المجلة التاريخية المصرية ٥٧ (ديسمبر ٢٠٢٣) ٥٠١-٥٨٧

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحصار القاري

(١٨٠٧ – ١٨١٢)

The Attitude of the United States of America on the continental blockade (1807-1812)

د. صباح أحمد البياع (*)

ملخص

تعرضت السفن الأمريكية نتيجة لسياسة الحصار القاري الذي فرضته إنجلترا وفرنسا إلى التفتيش والمصادرة من قبل الدولتين المتحاربتين، ومن ثم الإضرار بالتجارة الأمريكية. فأصدر الكونجرس الأمريكي في أول الأمر قرارًا يقضي بمنع الأمريكيين من الذهاب خارج الموانئ أملاً أن ذلك يجبر الدولتين المتحاربتين على النزول عن قراراتهما فلم ينتج سوى تدهور شديد في التجارة التي كانت قبل ذلك قد ازدهرت في الأطلنطي ثم سحب القرار وحصر منع المتاجرة مع إنجلترا وفرنسا فقط فلم يتحسن الحال. وأجبر الكونجرس أخيرًا على إعلان الحرب ضد بريطانيا عام ١٨١٢. وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التدابير لمواجهة سياسة الحصار القاري كان من أهمها قوانين الحظر وعدم التدخل عامى ١٨٠٧-١٨٠٩ ثم قوانين عدم الاتصال وعدم الاستيراد ١٨٠٩-١٨١٢. وكان لهذه التدابير التى اتخذها الرئيس توماس جيفرسون آثارها السلبية والإيجابية على الاقتصاد الأمريكى فى نفس الوقت. فقد أكد المؤرخون أن قوانين الحظر كان لها عواقب مهمة علي الاقتصاد الأمريكي تمثلت في أن الحظر قد تسبب في

(*) أستاذ مساعد، كلية الآداب- جامعة عين شمس.

ركود اقتصادي حاد، وزيادة كبيرة في مستوي التهريب بين الولايات المتحدة ودول أخرى، ومساهمته فى الخوف من انفصال الولايات وإمكانية اندلاع حرب أهلية. كما كان له دورًا فعالاً في إحداث توسع في التصنيع المحلي، والذى كان بداية لانطلاق الولايات المتحدة الأمريكية نحو طريق الاكتفاء الذاتي.

Abstract

The United States of America took a series of measures to confront the policy of continental blockade, the most important of which were the Embargo Acts of 1807-1809 and the Non-Intercourse Acts of 1809-1812. These measures, taken by President Thomas Jefferson, had both positive and negative effects on the American economy at the same time. Historians have confirmed that the embargo laws had significant consequences on the American economy, including causing severe economic recession, a significant increase in smuggling between the United States and other countries, and contributing to fears of state secession and the possibility of civil war. It also played an active role in expanding domestic manufacturing, which was the beginning of the United States' path toward self-sufficiency.

واجهت الولايات المتحدة – في فترة رئاسة توماس جيفرسون Thomas Jefferson[١] الثانية التي بدأت عام **١٨٠٥** – مشكلة كبيرة في علاقاتها الخارجية بسبب الصراع القائم في أوربا بين فرنسا من جهة، وإنجلترا وحلفائها من جهة أخرى. ونتيجة لهذا الصراع فرضت كل من الدولتين الحصار على شواطئ الأخرى. ولم يعد بإمكان السفن التابعة للولايات المتحدة حمل البضائع إلى فرنسا

[١] ولد توماس جيفرسون في شادويل، فيرجينيا في عام **١٧٤٣**. وورث من والديه الناجحين والثريين وهما بيتر جيفرسون، وجين راندولف، ممتلكات كبيرة وبدأ ببناء مونتيتشيلو Monticello هذا المنزل الريفي الواسع الذي يمتد على مساحة **٥٠٠٠** فدان في عام **١٧٦٨**، عندما كان عمره **٢٦** عامًا، وانتقل إليه في عام **١٧٧٠**. كان توماس جيفرسون محاميًا، والكاتب الرئيسي لإعلان الاستقلال. كما شغل العديد من المناصب في حكومة الولايات المتحدة الجديدة حيث كان الحاكم الثاني لفيرجينيا، ووزيرًا للخارجية في عهد جورج واشنطن، ونائبًا للرئيس جون آدمز، ورئيسًا لولايتين بعد ذلك. تولى الرئاسة عام **١٨٠١** بعد جون آدامز، وهو من صانعي الديمقراطية الأمريكية، استهل عهده بنقل العاصمة الفيدرالية إلى واشنطن، وشجع منح الجنسية للمهاجرين الأوربيين، وشجع التوسع نحو الغرب واشترى إقليم لويزيانا من فرنسا دون موافقة الكونجرس، وحاول أن يجعل بلاده تقف على الحياد في الحرب الدائرة بين نابليون وأوربا، وكعمل مضاد للحصار القاري وتفتيش السفن أصدر قانونًا يحظر التصدير للخارج، ثم استبدله بقرار سماه منع التعامل يحرم الإتجار فقط مع فرنسا وبريطانيا والبلاد التابعة لهما. بالتأكيد لا يمكننا نسيان إسهاماته في تشكيل مكتبة الكونجرس. كما أسس جامعة فرجينيا، التي كان بإمكانه رؤيتها من منزله في أيام صافية وكان يعلق بانتظام على البناء. توفي في **٤** يوليو **١٨٢٦**، في الذكرى الخمسين لاعتماد إعلان الاستقلال، وكان عمره **٨٣** عامًا. للمزيد انظر: عبدالفتاح حسن أبوعلية: تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، **١٩٨٧**. ص **٧٤** ، **٧٥**.؛

https://blogs.loc.gov/law/2016/01/virginia-dynasty-thomas-jefferson/; Thornton William M., Who was Thomas Jefferson? Address delivered before the Virginia State Bar Association, Richmond Press, Inc, August 12th, 1909, Pp.3-32.

والدول التابعة لها، أو دخول الشواطئ الانجليزية، مما أدى إلى إصابة التجارة الأمريكية بالشلل في المنطقة الواسعة التي كانت تسيطر عليها فرنسا في أوربا. كما أن إنجلترا بسبب حاجتها الماسة للتجارة استمرت في عملية خطف البحارة من على متن السفن الأمريكية، مع مافي ذلك من انتهاك للسيادة الأمريكية وإذلال الأمريكيين. وأمام تصلب موقف الدولتين، ورغبة الرئيس جيفرسون في المحافظة على حياد الولايات المتحدة طلب من الكونجرس الأمريكي أن يسن تشريعًا يحظر التجارة الخارجية. واعتقد أنه بذلك سوف يجبر بريطانيا على تغيير سلوكها بسبب حرمانها من البضائع الأمريكية التي تحتاج إليها[١].

وسوف نتناول فى هذا البحث موقف الولايات المتحدة من الحصار القاري بفرضها لقوانين الحظر الأمريكية ١٨٠٧– ١٨٠٩ والتى شملت قانون الحظر الرئيس لعام ١٨٠٧، وقانوني ٩ يناير ١٨٠٨، ١٢مارس ١٨٠٨؛ وقانون الإنفاذ يناير ١٨٠٩، وإلغاء قوانين الحظر. واستمرارًا للموقف من الحصار، والحفاظ على الحياد الأمريكي تم إصدار قوانين عدم التدخل وعدم الاستيراد ١٨٠٩– ١٨١٢ والتى شملت معاهدة ارسكين والتي أعيد بموجبها فتح التجارة مع بريطانيا، وقانون ماكون رقم ٢ لعام ١٨١٠، وقانون عدم الاستيراد عام ١٨١١. وأثر هذه القوانين على الاقتصاد والمجتمع الأمريكى والتى تم تناولها فى كل ولاية من الولايات الأمريكية من حيث الركود الاقتصادى وممارسة التهريب والتصنيع المحلى والتهديد بانفصال الولايات واندلاع حرب أهلية. وأبرزت الدراسة الجانب الإيجابى للحظر والمتمثل في تنمية وتطور الصناعة الأمريكية وتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي بالإستغناء عن السلع والبضائع المستوردة سواء من بريطانيا أو

[١] عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: تاريخ الولايات المتحدة من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، ١٩٩٩. ص ٩٢.

فرنسا، على عكس الدراسات التى رأت أن جوانبه السلبية أكثر بكثير من ايجابياته. وأخيرًا تقييم هذه القوانين ومدي فعاليتها في تنفيذ سياسة الضغط الاقتصادى.

وأوضحت الدراسة الانقسامات الداخلية بين الفيدراليين الذين دعموا بريطانيا، والجمهوريين الذين دعموا فرنسا، مما ساهم فى نمو المعارضة ضد سياسة جيفرسون وموقفه من الحصار. وأبرزت كذلك ميل الرئيس جيفرسون إلى جانب فرنسا لتحقيق مطالبه مثل المساعدة فى كسب فلوريدا، ولكن آماله ذهبت أدراج الرياح وتنكرت له فرنسا وزادت من مراسيمها التى ألحقت ضررًا بالغًا بالتجارة الأمريكية. كما أثبتت الدراسة أن فرض كل هذه القوانين لم يؤثر على التجارة البريطانية التى وجدت منافذ وأسواقًا لها فى دول أخرى مثل جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية. أما بالنسبة لمصادر الدراسة فقد اعتمدت على مصادر أولية وخاصة الوثائق كأوراق الرئيس الأمريكى توماس جيفرسون، ووزراء الخارجية والمالية ومجلس الشيوخ والنواب. إضافة إلى الكتب والمقالات المتخصصة والدوريات المعاصرة وغيرها. أما بالنسبة للدراسات السابقة فلم تتناول ولم تظهر كل هذه الجوانب المهمة فقد اكتفت بقانون الحظر لعام ١٨٠٧ مثل دراسة زامل صالح جاسم: قانون الحظر عام ١٨٠٧ وأثره على التجارة الأمريكية، مجلة دراسات فى التاريخ والآثار، العدد ٨٢ لشهر آب ٢٠٢٢. ولم تتناوله بنفس الكيفية ولكنها دراسة مقتضبة اعتمد فيها على عدد من المراجع العربية العامة وغير المتخصصة و(٧) مراجع أجنبية فقط! وبعضها كتب عامة فى التاريخ الأمريكي. ومن ثم فلم يتم تناول هذا الموضوع بصورة معمقة فى الدراسات السابقة.

أولاً: الحصار القاري وأثره على التجارة الأمريكية المحايدة:

جدير بالذكر أن بريطانيا قامت بحصار بحري على الموانئ الأوربية التي كانت تحتلها فرنسا ثم أعلنت أوامر بحرية ملكية " أوامر المجلس" Orders in Council في يناير ١٨٠٧ منعت فيها الدول الحيادية من التجارة مع فرنسا وحليفاتها. ومن

أجل ذلك كان لزامًا على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه حقوقها في الحياد. ورد نابليون على السياسة البريطانية بإعلان أوامر (مراسيم) حاول بها إجبار بريطانيا على التسليم. كان أولها: مرسوم برلين Berlin decree نوفمبر ١٨٠٦[١]، االذي بموجبه فرض الحصار على الجزر البريطانية، ثانيها: مرسوم ميلان Milan decree ديسمبر١٨٠٧ الذي أنذر فيه بأنه سيصادر أي سفن تقوم بالتجارة مع بريطانيا، وبناءً عليه قام الأسطول الفرنسي بمصادرة بعض السفن الأمريكية وتفتيشها[٢].

[١] بعد دخول نابليون برلين أعلن قرارات برلين " مراسيم برلين الشهيرة " الخاصة بغلق القارة في وجه إنجلترا، وحذر الدول الأخرى من التعامل معها، وفرض حصارًا قاريًا على القارة الأوربية في وجه إنجلترا وبضائعها. وحذر من الاتصال بها لأن ذلك في نظره يعد جريمة، كما أعلن أن جميع رعاياها في الدول المحالفة لفرنسا يعتبرون سجناء وأمر بمصادرة أي مصنوعات أو سلع تجارية بريطانية أينما وجدت. وبذلك أشهر نابليون حربًا اقتصادية ضد إنجلترا وأقفل أسواق أوربا في وجه منتجاتها ومنتجات مستعمراتها. ولكن سياسة الحصار القاري التى عمد نابليون بها إلى مواجهة سياسة الحصار البحري، التى كانت إنجلترا تفرضها عليه، كانت تتطلب إجبار كل الدول الأوربية على تطبيق هذه السياسة. ومن ثم قابلت بريطانيا هذه المراسيم بما يُعرف بأوامر المجلس الصادرة في يناير عام ١٨٠٧، وكانت تقضي بحرمان الدول المحايدة كذلك من الإتجار مع بقية الدول في أوربا كما حرمتها فرنسا. انظر: زينب عصمت راشد: تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٠. ص ٢٠٣ – ٢٠٥.؛ شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ٢٠٠٠. ص ١٤٨.؛ جلال يحيى: التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت. ص٣٣٥.

[٢] محمد محمود النيرب: المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، الجزء الأول حتى عام ١٨٧٧، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٧. ص ١٤٩، ١٥٠.

وبذلك تعرضت السفن الأمريكية نتيجة لسياسة الحصار القاري[١] الذي فرضته انجلترا وفرنسا إلى التفتيش والمصادرة من قبل الدولتين المتحاربتين، ومن ثم الإضرار بالتجارة الأمريكية.

وبهذا فإن أوامر المجلس البريطاني ومراسيم برلين وميلان قد جعلت الحيادية أمرًا مستحيلاً، إذ أن أية سفينة محايدة لا تستطيع الانتقال إلى أي مكان في أوربا ما لم تنتهك القرارات الفرنسية أو البريطانية. وبذلك تتعرض إما للاعتقال من قبل البحرية البريطانية، أو المصادرة في الموانئ الفرنسية[٢]. وبالفعل تضررت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية من الحصار القاري الذي فرضته انجلترا وفرنسا، ووقعت في حيرة من أمرها. فأصدر الكونجرس الأمريكي في أول الأمر قرارًا يقضي بمنع الأمريكيين من الذهاب خارج الموانئ أملاً أن ذلك يجبر الدولتين المتحاربتين على النزول عن قراراتهما فلم ينتج سوى تدهور شديد في التجارة التي كانت قبل ذلك قد ازدهرت في الأطلنطي ثم سحب القرار وحصر منع المتاجرة مع انجلترا وفرنسا فقط فلم يتحسن الحال. وأُجبر الكونجرس أخيرًا على إعلان الحرب ضد بريطانيا عام ١٨١٢[٣].

---

[١] كان نابليون يهدف من وراء سياسة الحصار القاري إلى الانتقام من بريطانيا لما وقع من أساطيلها في أبى قير سنة ١٧٩٨ وفي معركة الطرف الأغر سنة ١٨٠٥. وكان هدفه الحقيقي أن يحطم بريطانيا عن طريق تجارتها لأنه من غير الممكن تحطيمها عن طريق قوتها البحرية الضاربة. وترتب على هذه السياسة انتشار البطالة والإفلاس وكساد التجارة في بريطانيا ولو نجح نابليون في منع وصول القمح لبريطانيا لاضطرت إلى التسليم. ولكنها عوضت خسائرها في التجارة عن طريق زيادة الإنتاج الصناعي بشكل لم يتوقعه نابليون. انظر: زينب عصمت راشد: مرجع سابق. ص٢٠٦؛ يوسف سعد يوسف: عظماء من العالم. نابليون بونابرت، الطبعة الأولى، المركز العربى الحديث، القاهرة، ١٩٩٨.ص ٦٠، ٦١.

[٢] سحر أحمد ناجى الدليمى: سياسة بريطانيا الخارجية تجاه فرنسا في أوربا (١٧٥٦ – ٨١٥)، الطبعة الأولى، د. ن، ٢٠١٩. ص ٣٧٨

[٣] جيفري براون : تاريخ أوربا الحديث، ترجمة: على المرزوقي، الطبعة الأولي، القاهرة ٢٠٠٦. ص ٤٠٢.

وأكد ذلك ما جاء في خطاب الرئيس جيفرسون السنوي للكونجرس في أكتوبر عام ١٨٠٧حيث تحدث قائلاً:" أيها المواطنون إن الظروف التي هددت سلام بلادنا جعلت من واجبنا الاجتماع بكم في وقت مبكر على غير المعتاد، فقد أدت هذه الظروف المتفاقمة بالضرورة إلى سياسة عدم السماح مطلقًا بدخول سفينة مسلحة إلى موانئنا، أو الاحتفاظ في كل ميناء بقوة مسلحة لتنفيذ القوانين، وحماية أرواح مواطنينا وممتلكاتهم ضد ضيوفهم المسلحين... وبالإضافة إلى الانتهاكات السابقة للحقوق البحرية، أضيف انتهاك آخر له تأثير واسع النطاق. لقد أصدرت حكومة تلك الدولة أمرًا بحظر كافة أشكال التجارة التي كان يقوم بها المحايدون بين الموانئ التي لا تربطها علاقات صداقة معهم. وبما أننا "الآن" في حالة حرب مع كل دولة تقريبًا على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، فإن سفننا مطالبة بالتضحية بحمولتها في أول ميناء تصل إليه، أو العودة إلى الوطن دون الاستفادة من الذهاب إلى أي سوق آخر. وبموجب هذا القانون الجديد للمحيطات، تعرضت تجارتنا في البحر المتوسط للمصادرة والإدانة وأصبحت التجارة في البحار الأخرى مهددة بنفس المصير..."[١].

---

[1] President's Annual Message.the fllowing massage was received from the President of the United States to the Senate and House of Representatives of the United States, October, 1807.In: The Debates and Proceedings in The Congress of the United States; with An Appendix, Containing, Important State Papers and Public Documents. And All, the Laws of A Public Nature; with A Copious Index.Tenth Congress – First Session. Comprising, the Period from October 26, 1807, To April 25, 1808, (Washington: Printed and Published by Gales and Seaton, 1852), Pp.14-16; "President's Message to the Senate and House of Representatives of the United States", The Wheeling Repository, vol.1, No.27, Thursday, 12th November, 1807.

كان جيفرسون يدرك تمامًا أن الولايات المتحدة كانت تواجه قوتين عظميين وكلاهما معاديتين للمحايد الصغيرsmall neutral [١]، نظرًا لأن نظام بريطانيا في أوامر المجلس والمرسوم النابليوني قد ألحقا أضرارًا متزايدة بالسفن والتجارة والسيادة الأمريكية. ولكن من الواضح أن الإجراءات التي اتخذها جيفرسون كانت لصالح فرنسا على حساب بريطانيا. فمن وجهة نظره " لم تكن المنافسة في أوربا أبدًا واحدة بين جبابرة متساويين في القوة أو متساويين في الجدارة. لقد بدت فرنسا، بعد التنازل عن لويزيانا Lousiana [٢] وبعد فقدان أسطولها، أقل خطورة من بريطانيا، التي كانت لديها الوسائل، من خلال السيطرة على البحر، لإهانة الولايات المتحدة ونهبها ومهاجمتها..."[٣].

---

[١] المقصود بالمحايد الصغير هنا الولايات المتحدة نظرًا لكونها دولة وليدة جديدة ناشئة ومستقلة عن بريطانيا منذ وقت قريب؛ ومقارنة ببريطانيا وفرنسا في ذلك الوقت فهي دولة صغيرة من حيث النشأة.

[٢] يعود إلى توماس جيفرسون الفضل فى توسع مساحة بلاده من خلال شراء مقاطعة لويزيانا عام **١٨٠٣** حيث كانت أعظم خطوة فى تاريخ الولايات المتحدة لأن الحكومة الجديدة بحاجة إلى أراضي جديدة. وكان جيفرسون قد طلب من الكونجرس تمويل بعثة لويس وكلارك لاكتشاف الجزء الغربي من البلاد، وكانت تكلفة البعثة **٢٥٠٠** دولار. قد أظهرت البعثة مدى قيمة الموارد فى هذا الجزء من البلاد. انظر: صالح خضر محمد : توماس جيفرسون الرئيس الأمريكي الثالث نشاطه وحياته السياسية"، مجلة: سر من رأى، المجلد **٦**، العدد **٢٢**،السنة السادسة، تشرين الأول **٢٠١٠**. ص **١٢٨**. ؛ انظر أيضًا:

Bernie Miller, Important Facts about Thomas Jefferson, Pennslvania State Education Association, 2010.

[3] Kaplan Lawrence S.," Jefferson, the Napoleonic wars, and the Balance of power", The William and Mary Quarterly, Vol.14, No.2, (Apr.1957), Pp.197, 198.

لقد نظر جيفرسون إلى الحياد على أنه سياسة يمكن استخدامها كسلاح دبلوماسي ضد القوى الأوروبية، وتحديدًا بريطانيا وفرنسا. ولم يكن يريد أن يؤكد لأي من الدولتين أن الحياد الأمريكي مضمون. بل أراد أن يتركهما غير متأكدتين من نتائج أفعالهما. كان جيفرسون مقتنعًا بأن التجارة الأمريكية كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة للأوروبيين لدرجة أنهم سيقبلون عن طيب خاطر أي شروط قد تطلبها إدارته. ورأي أن الاعتراف بالحياد الأمريكي كان ثمنًا ضئيلاً لدفع ثمن السلام في نصف الكرة الغربي. وحاول جيفرسون تذكير البريطانيين بأن الأسواق الأمريكية لم تكن مفتوحة لمجرد متعة بريطانيا وأن أفعالهم سيكون لها نتائج اقتصادية محددة. وبعبارة أخرى، فإنه، باستخدام الإكراه الاقتصادي Economic Coercion[١]ضد المتحاربين، كان يأمل في إظهار الحكمة في البحث عن بديل سلمي للحرب[٢].

يكفي القول إن المراسيم الفرنسية والأوامر البريطانية في المجلس قد فرضت قيودًا وخسائر جسيمة على الدول المحايدة، مما دعاها إلى الانتقام. وفيما يلي التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة لمواجهة هذه القيود، والتى كانت شديدة بما فيه الكفاية[٣] لتعليم بريطانيا وفرنسا دروسًا مستفادة بضرورة الالتزام بتطبيق القوانين الدولية واحترام حقوق الدول المحايدة.

---

[١] يمكن تعريف المصطلح على نطاق واسع ليشمل استخدام، أو التهديد باستخدام تدابير اقتصادية- على النقيض من الدبلوماسية أو العسكرية- لحث [الدولة المستهدفة] على تغيير بعض السياسات أو الممارسات أو حتى بنيتها الحكومية. انظر:

https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/

[2] Hamilton, B.A. James M., Jefferson's leap of faith: The embargo acts of 1807-1809 as a failure of Jeffersonian ideology, (Degree of Master of Arts, University of North Texas, Denton, Texas, December, 1994).Pp.17–20.

[3] Daniels G.W.," Trade with Liverpool under the Embargo and Non-intercourse Acts", The American Historical Review, Vol.21, No.2, (Jan., 1916), Pp.277, 278.

ثانيًا: قوانين الحظر الأمريكية (١٨٠٧ – ١٨٠٩).

لقد بلورت مجموعة من الرسوم الكاريكاتورية قصة الحظر وكيفية تعامل الرئيس جيفرسون مع مسألة الحصار القاري وتم طبعها في السنوات من ١٨٠٧ – ١٨٠٩ وتعلقت بقانونيه الحظر، وعدم التدخل، وهما أكثر القضايا إثارة للانقسام خلال فترة رئاسته، وكانت جميعها معادية لجيفرسون حيث كُتب على إحدى اللوحات "الآثار السعيدة لذلك النظام الكبير لإغلاق الموانئ ضد الانجليز"، بينما علقت أخرى بقولها " فيلسوف قديم يدرس مشروعاته الاقتصادية المجنونة" حيث مثل الحظر فشلاً ذريعًا تسبب في انتقال البحارة الأمريكان إلى كندا وزيادة التهريب وتأجيج المشاعر الانفصالية في نيو إنجلاند. كما أظهرت إحدى اللوحات وزير الخارجية جيمس ماديسون James Madison[1] وهو يصرخ قائلاً " فرنسا تريد

[1] ولد جيمس ماديسون في عام ١٧٥١، نشأ في مقاطعة أورانج بولاية فيرجينيا، ودرس في جامعة برنستون. كان طالباً للتاريخ، ومتحصلاً على معرفة واسعة في القانون، شارك في صياغة دستور فرجينيا في عام ١٧٧٦، وخدم في الكونجرس القاري، وكان قائدًا في الجمعية الفرجينية. وعندما اجتمع المندوبون إلى مؤتمر التأسيس في فيلادلفيا، شارك ماديسون البالغ من العمر ٣٦ عامًا بشكل متكرر وبشكل قاطع في النقاشات. وعضو مجلس النواب عن فيرجينيا، ومندوب في مؤتمر الدستور عام ١٧٨٧، وفي السنوات اللاحقة عندما أشير إليه بـ " أب الدستور" احتج ماديسون بأن الوثيقة ليست "نتاج عقل واحد"، بل "عمل عدة عقول وأيدي". وعمل وزيرًا للخارجية فى فترة جيفرسون، ثم انتخب رئيسًا في عام ١٨٠٨. ومنذ أيام الثورة وخلال تحديات مؤتمر الدستور وصعوبات قانون الحظر وحرب عام ١٨١٢، شارك ماديسون في أهم القضايا التي تواجه الأمة الجديدة: شكل وطبيعة الحكومة الوطنية، حقوق المواطنين، الحرية الدينية، العبودية، التجارة والسياسة الاقتصادية، وتحديد مكانة أمريكا في المجتمع الدولي. حتى في التقاعد، ظل نشطًا على الساحة الوطنية. ساعد ماديسون في إنشاء جامعة فيرجينيا وخدم كرئيس لجمعية الاستعمار الأمريكية. كانت قضية العبودية تهيمن على سنواته الأخيرة، لأنه كان يعلم أنه يمكن أن تفصل البلاد. ظل متضاربًا بشأن تحرير العبيد، بما في ذلك عبيده الخاصين. انظر: =

حظرًا ويجب أن تناله "، وظهر وهو يناقش الكونجرس في قانون الحظر ويشك في فعاليته ويرى نابليون كمحرض له[١].

كان حظر عامى ١٨٠٧ – ١٨٠٩ جديدًا بمعنيين أولاً: كان الأمر جديدًا كمسألة تتعلق بالسياسة الخارجية لأن الأمة لم تجرب من قبل مثل هذا الشكل الواسع من الإكراه السلمي. حيث كانت قوانين عدم الاستيراد وعمليات الحظر المؤقتة أو المحدودة التي تحترم دولة معينة شائعة نسبيًا، لكن جيفرسون اقترح حظرًا كاملاً على جميع التجارة الأجنبية بدون مدة محددة. ثانيًا: كان الحظر تجربة تنظيمية تجارية فقد نظمت الولايات والمحليات في الولايات المتحدة التجارة الداخلية بشكل كبير، كما صُمم التنظيم التجاري لتعزيز التجارة، وليس لإيقاف مسارها[٢].

كان السؤال المهم: « كيف يمكن لأمة غير مستعدة لإجبار خصمين قويين، محاصرين في قتال مميت، على إلغاء الأوامر والمراسيم البغيضة وإظهار الاحترام المناسب للعلم؟» من بين الوسائل المقترحة: استخدام حرب السفن، وتسليح السفن التجارية للهجوم والدفاع، والتعليق العام للتجارة الأجنبية، والحظر على

= https://www.loc.gov/collections/james-madison-papers/articles-and-essays/an-introduction-to-the-life-and-papers-of-james-madison/ ; https://www.whitehouse.gov/about-the-white-house/presidents/james-madison/

(1) Kelly James C. & Lovell B.S.," Thomas Jefferson: his friends and foes", The Virginia Magazine of history and Biography, vol.101, No.1, (Jan., 1993).Pp.153-155.

(2) Mashaw Jerry L. ,"Reluctant Nationalists: Federal Administration and Administrative Law in the Republican Era, 1801-1812 ", The Yale Law Journal, Vol. 116, No.8, (Jun., 2007),Pp.1648,1649.

السفن والبحارة والبضائع. لقد فضل جيفرسون، الذي كان خائفًا من تكلفة الحرب، الإجراء الأخير. وفي هذا القرار كان مدعومًا من قبل وزير الخزانة ألبرت جالاتين (١٨٠٢-١٨١٤) Albert Gallatin. وفي ديسمبر ١٨٠٧، أوصى جيفرسون بـ «منع مغادرة سفننا موانئ الولايات المتحدة»[١].

واجه جيفرسون خيارًا حاسمًا في عام ١٨٠٧، يمكنه من أن يأخذ ما يمكنه الحصول عليه ضمن ميزان القوى القائم، أو يمكنه محاولة تغيير النظام نفسه. وبالكاد تردد في ذلك فتحول إلى عدم الاستيراد وصعُد هذه المقاومة في حظره الكامل بين عامي ١٨٠٧ – ١٨٠٩. فقد كان يأمل أن يكون للحظر دروس مستفادة " كان الأمريكيون يعلمونها للأوربيين"، مما يدل على أن هناك وسائل سلمية لقمع الظلم، من خلال جعل مصلحة المعتدي أن يفعل ما هو عادل، والامتناع عن الخطأ في المستقبل"[٢]. وبالفعل شرع في الحظر الذي أطلق عليه المؤرخ صموئيل إليوت موريسون Samuel Eliot Morison بأنه "كان أكبر فشل لأي تجربة سياسية تمت تجربتها في الولايات المتحدة. لقد حمى السفن ولكنه دمر التجارة؛ ولم يكن له أي تأثير على الطرفين المتحاربين على الإطلاق..."[٣].

لم يكن الحظر سياسة جديدة تمامًا لجيفرسون، فإلى حد ما كان تحقيق حلم قديم شاركه جيفرسون مع الآباء المؤسسين الآخرين وهو إبعاد الولايات المتحدة عن

---

(1) Jennings Walter W., "The Agitation for the Repeal of the Embargo Act ", Social Science, Vol. 3, No.3, (May, June, July, 1928), P.218.

(2) Murrin John M., "The Jefferson Triumph and American Exceptionalism", Journal of the Early Republic, Vol.20, No.1, (spring, 2000), P.17.

(3) Morison Samuel Eliot, The Life and Letters of Harrison Gray Otis,Federalist 1765 – 1848,With Portrats and Other Illustration,Vol.1, Houghton Mifflin Company, Boston, New York,1913.P.323.

العالم القديم. إذًا يمكن أن يكون الحظر وسيلة لحفظ ماء الوجه، ومحاولة إزالة مصدر الخلاف مع المتحاربين. كان هذا المفهوم للحظر يتماشى مع الدور المثالي لدولة صغيرة أكثر من التصورات الأخرى التي حفزت الرئيس ووزير خارجيته في ذلك الوقت للبحث عن المزايا الإقليمية والمالية التي يمكن أن تنجم عن ضعف بريطانيا أمام الانتقام التجاري، وبدلاً من اعتبار الحظر ملجًأ في المقام الأول، فقد تصور جيفرسون الدواء الشافي الذي من شأنه حماية الممتلكات الأمريكية، وإجبار المتحاربين على إلغاء مراسيمهما، والمساعدة في كسب فلوريدا[١].

اعتقد جيفرسون أنه إذا حرمت بريطانيا ليس فقط من وارداتها الغذائية، ولكن أيضًا من المواد الخام اللازمة لصناعتها، فإن المصنعين البريطانيين الأقوياء سيجبرون الحكومة البريطانية على الرضوخ للمطالب الأمريكية. ومن ثم كان أحد أهداف جيفرسون عامة توجيه ضربة قاسية إلى بريطانيا دون إلزام بلاده بالحرب ودون أن توجه إليه تهمة كونه عميلاً فرنسيًا. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن جيفرسون كان على علم تام بأن الحظر كان يشكل خدمة لنابليون. كما بذل قصارى جهده لإقناع الوزير الفرنسي، فى واشنطن، تورو Turreau – الذي اتهمه بوضع فرنسا على قدم المساواة مع بريطانيا- بأن الولايات المتحدة ليس لديها النية لمعاملة كلا البلدين بالمثل قائلاً:" إن الحظر الذي يبدو أنه ضرب فرنسا وبريطانيا بالتساوي هو في الحقيقة أكثر ضررًا بالأخيرة من الأخرى بسبب امتلاكها لعدد أكبر من المستعمرات وحاجتها للموارد المحلية. على عكس فرنسا، التي كانت مكتفية ذاتيًا بشكل معقول، والتي يمكن أن تحصل على الإمدادات التي تحتاجها من دونها من روافدها القارية"[٢].

---

(1) Kaplan Lawrence S., Op.Cit., Pp.200, 201.

(2) Ibid.P.201.

كما كان جيفرسون يأمل أن يجبر نابليون إسبانيا بالتنازل عن فلوريدا وتصحيح الحدود الغربية – بناءً على وعد الإمبراطور لجون أرمسترونج John Armstrong[١] الوزير الأمريكي في فرنسا بأنه إذا قامت الولايات المتحدة بالتحالف مع فرنسا ضد بريطانيا، سيكون جيفرسون حرًا في التدخل في شئون إسبانيا(أمريكا الإسبانية) – وبالتالى فإن الحظر سيعلم إنجلترا أن جرائمها مكلفة، وسوف يدفع بفرنسا للعمل من أجل التعظيم الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية. إن رغبة جيفرسون في الحصول على فلوريدا أثرت بشكل عميق على موقفه تجاه نابليون، ولكن أرمسترونج لم يكن، معجبًا بالهدف الذي حفز الإمبراطور، ولا باللغة التي عبر بها عن ذلك، ونصح حكومته بإعلان الحرب ضد فرنسا أو إنجلترا، ولكن في كلتا الحالتين بالاستيلاء على فلوريدا على الفور[٢].

---

[١] جون أرمسترونج : ولد في ٢٥ نوفمبر ١٧٥٨، كارليل، بنسلفانيا، وتوفي في ١ أبريل ١٨٤٣، ريد هوك، نيويورك، وهو جندي، دبلوماسي، وسياسي أمريكي، كان يعمل كوزير للحرب خلال حرب عام ١٨١٢، حيث اتهم بتسببه في احتلال البريطانيين لواشنطن العاصمة. شارك أرمسترونج في الثورة الأمريكية (١٧٧٥-١٧٨٣). بعد الحرب، دخل المجال السياسي في نيويورك، حيث خدم لفترة قصيرة كعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي، ومن عام ١٨٠٤ إلى عام ١٨١٠ كان وزيرًا للولايات المتحدة في فرنسا. عند بدء حرب عام ١٨١٢، شغل أرمسترونج رتبة عميد، ومن فبراير ١٨١٣ حتى سبتمبر ١٨١٤، كان وزيرًا للحرب تحت رئاسة جيمس ماديسون، حيث تحمل معه مسؤولية فشل توفير الرجال والمعدات لحماية واشنطن العاصمة من القوات البريطانية، التي أحرقت الكابيتول في ٢٤ أغسطس ١٨١٤. انظر:

https://www.britannica.com/biography/John-Armstrong

[2] Cox Isaac J.,"The Pan-American Policy of Jefferson and Wilkinson" In: The Mississippi Valley Historical Review, Vol.1, No.2, (Sep., 1914), P.212 ; Kaplan Lawrence S., Op.Cit., P.203.

ولقد نشر جيفرسون وماديسون مطالب نابليون المتسلطة؛ لكنهم في الوقت نفسه تبنوا نبرة خفيفة في تعليماتهم لأرمسترونج، وأوجبوا عليه أن يؤكد للإمبراطور أنهم "اختاروا كأساس لسياستهم حيادًا عادلاً وصادقًا بين القوى المتنافسة"، وكانوا غير راغبين في التخلي عنه "من أجل الحصول على هدف منفصل ومعين، مهما كان مثيرًا لاهتمامهم". وقد قدّم نابليون اقتراحه، بهدف إقناع الولايات المتحدة بدعم خططه اللاحقة بخصوص أمريكا الإسبانية؛ لكن تهديده والرشوة المرافقة له لم تثبت جدواهما على حد سواء. كما كتب ماديسون إلى أرمسترونج، " كانت لدى بريطانيا آراء بخصوص أمريكا الإسبانية كما لدى نابليون، وكانت مهتمة بنفس القدر بحياد الولايات المتحدة. ويمكن للأمة الأخيرة (الولايات المتحدة) أن تثير بسهولة ثورة في أمريكا الإسبانية، لكنها لن تفعل ذلك إذا تمت معاملتها بشكل جيد من قبل الطرفين المتحاربين"[١].

كما كان جيفرسون قادرًا على تصوير أعداد كبيرة من التجار والصناع البريطانيين وهم يعانون من الخسارة والخراب، نتيجة تقليص التجارة والصناعة معهم، حيث ذكر قائلاً: "إن العمال الانجليز لا يمكنهم، مثل الأمريكيين، تبني مهن جديدة بسهولة، كما لم يكن لديهم هذا الفائض من الطعام الذي يتمتع به مزارعونا". ومن ثم فقد تحدث جيفرسون كما لو أن جميع الأمريكيين كانوا مزارعين، ولم يفكر في سكان الساحل العظيم المعتمدين كليًا على التجارة. لقد كان الهدف الراسخ للحكومة الانجليزية هو القضاء على التجارة الأمريكية، في حين أن الولايات المتحدة كانت لا تسعى إلا إلى الاعتراف بحقوقهم كدولة محايدة دون اللجوء إلى الحرب[٢].

---

(1) Cox Isaac J., Op.Cit.,P. 212.

(2) Morse JR., John T., American Statesmen. Thomas Jefferson, (Boston, and New York, Houghton Mifflin Company, 1833), Pp.302-305.

عدً معظم الانجليز في البداية أن الحظر مساعدة إيجابية لبريطانيا، على الرغم من خسارة السوق الأمريكية. فمن خلال تقييد الشحن والصادرات الأمريكية، أنهى الحظر مشكلة التجارة المحايدة مع فرنسا ومنحت بريطانيا احتكارًا شبه كامل للتجارة مع عدد قليل من المحايدين المتبقين. علاوة على ذلك، فقد أعيد البحارة البريطانيين العاطلين عن العمل من الولايات المتحدة لخدمة بلادهم[١]. ومن ثم فإن الضغط الأمريكي لم يكن له تأثير مرئي على تجارة بريطانيا بشكل عام. فلم يكن تأثير العقوبات على صادرات بريطانيا كارثيًا، فقد عوضت الخسائر الناجمة عن القيود المباشرة في التجارة مع الولايات المتحدة ونقص السفن الأمريكية في تجارة الشحن الأوروبية بمكاسب في أماكن أخرى؛ في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية[٢].

كان هدف جيفرسون إذًا هو"منع البحارة والممتلكات من الوقوع في الأسر، وتجويع الأمم المسيئة". ومن المؤكد أن الهدف الأول، إذا أمكن تنفيذ الحظر سيكون ناجحًا، ولا يمكن الاستيلاء على الأصول البحرية الأمريكية في أعالى البحار إذا كانت جميعها في الميناء. أما تجويع الدول المسيئة فكان بالتأكيد أكثر اشكالية، ولكن ليس غير قابل للتطبيق تمامًا، فالمستعمرات البريطانية والفرنسية في منطقة البحر الكاريبي كانت تعتمد بشكل كبير على التجارة الأمريكية لمعظم ضرورات الحياة، كذلك كان اعتماد المصنعين البريطانيين على القطن الأمريكي[٣] والسلع الأخرى كبيرًا للغاية[١].

---

(1) Perkins Bradford," George Canning, Great Britain, and the United States, 1807-1809", The American Historical Review, Vol.63, No.1,(Oct., 1957),P.11.

(2) Watson M.A. Graham E., American Economic Sanctions against Britain, 1806-1812, (Degree of Doctor of philosophy, university of Glasgow, 1972), Pp.104, 114.

(٣) على عكس أوروبا، كانت بريطانيا السوق الرئيسية لمنتجات أمريكا، حيث كان القطن أهم سلعة. وكانت معظم صادرات القطن الأمريكي تذهب لتغذية مصانع بريطانيا. كما كانت=

كما كان الهدف الأولي لسياسة الحظر هو "إحداث تغييرات إيجابية محليًا، مع النمو الصناعي، وتحويل السوق المحلية إلى الاستهلاك المحلي، وتحرير الأمريكيين من عبودية الأزياء الأجنبية والكماليات. ومن ثم فقد طالبت الإدارة المواطنين الأمريكيين بالتضحية بالسلع والخدمات البريطانية والفرنسية المستوردة لدعم السياسة الدولية للبلاد وإظهار التزام المواطنين بالاعتماد تقريبًا على المنتجات المحلية وحدها(٢).

وهكذا وجد العديد من المؤرخين أن الحظر مثير للاهتمام فهو بقدر ما يمثل فشلاً ذريعًا لرئيس ناجح وأب مؤسس. حاولت معظم كتاباتهم تفسير دافع جيفرسون لفرض الحظر، أو وضعه ضمن فهمه الأكبر للسياسة والعلاقات الدولية. كما أولى المؤرخون الاقتصاديون الحظر القليل من الاهتمام، لأن مدة تطبيق هذه السياسة لم تؤثر على الاتجاهات طويلة الأجل، باستثناء احتمال توفير زخم ضئيل للتطور الصناعي والتحسينات الداخلية في نيو إنجلاند. كما لاحظ المؤرخون السياسيون أن الجمهوريين بزعامة جيفرسون ارتكبوا خطأً فادحًا مع الحظر وسمحوا للحزب الفيدرالى بالتمتع بعودة قصيرة. ولكن حتى في ظل آثار الحظر، جاء النجاح الفيدرالى بشكل حصري تقريبًا في نيو إنجلاند سياسيًا، على

=إعادة تصدير أمريكا تذهب إلى أوروبا نظرًا لأن بريطانيا تحصل على إمداداتها من السلع الاستوائية من مستعمراتها الخاصة. كلا النوعين من التجارة شملت استخدامًا واسعًا للسفن الأمريكية، مما زاد من حسد التجار البريطانيين للولايات المتحدة. انظر:

Watson M.A. Graham E., Op.Cit., P.36.

(1) Mashaw Jerry L., Op.Cit., P.1649.

(2) Newbold Stephanie P., All But Forgotten. Thomas Jefferson and the Development of Public Administration, State University of New York Press, Albany, 2010.P.47.

الرغم من أنه ليس اقتصاديًا بأي حال من الأحوال، فقد ظل الجنوب والغرب غير متأثرين إلى حد كبير بالحظر(١).

صحيح أن تجارة الولايات المتحدة ازدهرت ازدهارًا هائلاً من كونها بعد عام ١٨٠٧ تكاد تكون التجارة المحايدة الوحيدة في الصراع العالمي، ولكنها أصيبت بإنتكاسة شديدة نتيجة الحصار القاري، وردت بفرض حظر على جميع السفن في موانئها في ديسمبر ١٨٠٧، وبعد ذلك عندما تعرضت لمضايقات متساوية، بموجب مراسيم بحرية فرنسية، أصدرت قانون عدم التدخل الشهير الصادر في مارس ١٨٠٩. وبحلول عام ١٨٠٩ حقق نابليون نجاحًا ملحوظًا في محاولاته لخنق التجارة البريطانية وبنهاية العام نفسه كان قد ضم الدنمارك والسويد والنمسا، في نظامه القاري بينما فقدت السياسة البحرية البريطانية سمعتها في كوبنهاجن والسوق المهمة في الولايات المتحدة(٢). وبحلول نهاية عام ١٨٠٧، كانت الدول الثلاث تستخدم تدابير الرقابة والإكراه الاقتصادي، بريطانيا وفرنسا كجزء من جهودهما الحربية الخاصة، والولايات المتحدة لحماية حقوقها واستقلالها(٣).

١.قانون الحظر ديسمبر عام ١٨٠٧: The Embargo Act

كانت الفترة الواقعة بين عامي ١٧٩٣ – ١٨٠٧ فترة ازدهار غير عادي في الولايات المتحدة، تسير بخطى نحو تجارة الشحن وإعادة التصدير الأمريكية. ومع ذلك، أوقف قانون الحظر لعام ١٨٠٧ هذه الفترة من النمو والازدهار. فقد كان القانون محاولة من قبل دولة جديدة لإقناع بريطانيا وفرنسا بالامتناع عن الاستيلاء

(1) Knecht Rachel "The Absolute Destruction of Their Interest", New England and Jefferson's Embargo, Tufts University, 2011.Pp.4, 5.

(2) Rose J. H.," Napoleon and English Commerce", In: The English Historical Review, Vol.8, No.32, (Oct.1893), Pp.717, 718.

(3) Watson M.A. Graham E., Op.Cit.,P.35.

على السفن الأمريكية المحايدة من خلال حظر التجارة بين الولايات المتحدة ودول أخرى. وتحظر أحكام القانون على السفن الأمريكية الإبحار بشحنات إلى الموانئ الأجنبية. وظل القانون ساري المفعول من ديسمبر ١٨٠٧ وحتى مارس ١٨٠٩[١].

لقد أعقب إصدار الأوامر البريطانية في المجلس والمراسيم الفرنسية، إعلان الرئيس جيفرسون في ٢ يوليو ١٨٠٧ قرارًا يأمر السفن البريطانية المسلحة بمغادرة الموانئ الأمريكية، وبموجبه طالب الرئيس الكونجرس في الأول من ديسمبر بأن يسن تشريعًا يحظر مغادرة السفن الأمريكية موانئ الولايات المتحدة. وكتب جيفرسون:" تجارتنا ذات قيمة كبيرة بالنسبة لهم لدرجة أنهم سيكونوا سعداء بشرائها عندما يكون السعر الوحيد االذي نطلبه هو إنصافنا. وأعتقد أن بين أيدينا وسائل الإكراه السلمي، التي ستجبرهم على احترام تجارتنا"[٢].

وفي ١٧ ديسمبر اجتمع جيفرسون على انفراد مع وزير الخارجية جيمس ماديسون ووزير الخزانة ألبرت جالاتين لمناقشة تنفيذ الحظر. فضل جالاتين الحرب على الحظر الدائم، وذكر أنه في حالة استخدام الحظر، ينبغي أن يكون له حد زمني محدد. كما حذر جيفرسون من أنه في حين أن الحظر القصير قد يكون مفيدًا و«أقل اعتراضًا» للكونجرس، إلا أن الحكومة يجب أن تترك لنفسها مجالاً لتغيير مسارها « دون أن تبدو وكأنها تتراجع» عن السياسة. هذا بينما فضل ماديسون وأعضاء

(1) Fenstermaker J. Van & Filer John E.," The U.S. Embargo Act of 1807: Its impact New England Money, Banking, and Economic Activity", in: Economic Inquiry, (Jan.1990), P.163.

(2) Irwin Ray W., "Governor Tompkins and the Embargo 1807-1809 ", New York History, Vol.22, No.3, (July 1941), Pp.311, 312.

مجلس الوزراء الآخرون الحظر باعتباره أداة فعالة للإكراه الاقتصادي ضد بريطانيا وفرنسا(١).

وقد نُشرت رسالة مجهولة المصدر- في صحيفة نيويورك ايفننج بوست New York Evening Post بتاريخ ٢٢ ديسمبر- الرسالة السرية للرئيس وإغلاق أبواب الكونجرس للمناقشة وحذر القراء في ظروف غامضة من " إننا لا نفعل أي خير. أخشى أننا على وشك أن نغرق الأمة في أفظع النكبات بلا داع وتعمد. أنا الآن مقتنع أكثر من أي وقت مضى بوجود تأثير فرنسي أكثر من اللازم... لا أستطيع أن أعبر لكم بعبارات قوية بما فيه الكفاية عن اشمئزازي مما نقوم به والطريقة التي نقوم بها". وعندما وصلت الأخبار إلى المدينة في ٢٦ ديسمبر بأن الكونجرس قد أعلن فرض حظر على التجارة الخارجية لأجل غير مسمى، كانت هناك على الفور عاصفة من الاحتجاج الشديد(٢).

وبعد ثلاثة أيام من إصدار القانون وحوالى الساعة الخامسة صباحًا وصلت الأخبار إلى مدينة نيويورك وفي غضون ساعتين تم توزيع نسخ يدوية من القانون الجديد في الشوارع. وبحلول الساعة الثامنة كان عدد السفن نصف المحملة ونصف المأهولة التي لا تحتوي على أوراق تخليص يهربون من الميناء ولم تكن القوارب المجمعة جاهزة لبدء المطاردة إلا بعد بضع ساعات. ومن المؤكد أن هذه الحوادث الأولية لا تبشر بالخير لتقبل قانون الحظر(٣).

---

(1) Hamilton, B.A. James M., Op.Cit., P.11; Knecht Rachel , Op.Cit., P.27.

(2) Harrington Virginia D.," New York and the Embargo of 1807", The Quarterly Journal of New York State Historical Association, Vol.8, No.2, (April, 1927), P.143.

(3) Irwin Ray W., Op.Cit., Pp.313, 314.

وقد توقعت صحيفة ايفننج بوست Evening Post نتائج رهيبة حيث كتبت"الإفلاس والبطالة وخطوط الخبز في غضون أيام قليلة". كما صرح الرئيس جيفرسون"إن مبدأي هو توفير وسائل الراحة لمواطنينا، ومن ثم فيجب عليهم إعطاء التجربة الحالية (الحظر) محاكمة عادلة بحيث يمكن أن يعرفها مشرعونا في المستقبل". في حين صاح أحد أعضاء مجلس النواب" سوف يتعفن كل إنتاجنا الفائض على أيدينا"(١).

كما ظهر تأثير جيفرسون مرة أخرى في الطريقة التي تم بها تمرير الحظر. لقد انتقد المؤرخ هنري آدمزHenry Adams والعديد من المؤرخين الآخرين الرئيس لدفعه من خلال إجراءاته بسرعة وبصمت، ولكن يبدو أن الفعل، بشكل عام، له بعض التبرير. فإذا تم تحذير السفن من فرض حظر، لكان العديد منهم قد غادروا الميناء محملين بالإمدادات الخاصة بالمتحاربين وكانوا سيبقون بعيدًا حتى يتم رفع الحظر، مما يضعف تأثيره بشكل كبير على المتحاربين. ومهما كان الأمر، فقد نفذ جيفرسون الإجراء في وقت قصير بشكل مدهش بدعم من حزبه وعدد قليل من الفيدراليين، بما في ذلك السناتور جون كوينسي آدامز John Quincy Adams ، الذي كان رئيسًا بين أولئك الذين حثوا على السرعة في المرور، مؤكداً " أن الرئيس قد أوصى بهذا الإجراء على مسئوليته. لن أفكر، لن أتداول، سوف أتصرف!. ولا شك أن الرئيس يمتلك معلومات إضافية تبرر هذا الإجراء" (٢).

وفي إشارة إلى صمت الرئيس، أشار مؤلف أول دراسة عن الحظر، والتر جينينجز Walter Jennings إلى أن «الدافع الحقيقي لجيفرسون في التوصية بالحظر

(1) Harrington Virginia D., Op.Cit. , P.143; _" U.S. Embargo That Goes Into Effect Today ", New York Times, Jul.15, 1917.P.50.

(2) Wolford Thorp Lanier, " Democratic – Republican Reaction in Massachusetts to the Embargo of 1807",The New England Quarterly, Vol.15, No.1, (Mar.1942), Pp.40, 41.; Morse JR., John T., Op.Cit., Pp.300, 301.

قد لا يكون معروفًا أبدًا»[١]. وتطرق كاتب سيرة جيفرسون البارز، دوماس مالون Dumas Malone، إلى هذه القضية عندما أشار إلى أنه " قد لا نعرف أبدًا ما إذا كان صمته، يعود إلى ضغط الوقت، أو إلى سريته المعتادة فيما يتعلق بالشؤون الدولية، أو إلى عدم اليقين في ذهنه"[٢]. وأشارت رسائل جيفرسون الخاصة إلى أن آماله في الحظر كانت بلا حدود. لقد تصور إجراءً من شأنه حماية الأرواح والممتلكات الأمريكية، والدفاع عن الحياد الأمريكي، وتجنب حرب أخرى مكلفة، وتقديم بديل سلمي للعالم للصراع المسلح. ومع ذلك، في رسالته إلى الكونجرس، كان الهدف المحدد الوحيد الذي ذكره جيفرسون هو حماية « سفننا وبحارتنا وبضائعنا». وأشار الرئيس إلى أن «الأشياء العظيمة للحظر هي إبعاد سفننا والبحارة عن طريق الأذى». وبينما كان هدف جيفرسون المباشر هو حماية البحارة والسفن، قدمت رسائله دليلاً على دوافع أخرى، في رأيه، كانت بنفس الأهمية وهى اهتمامه بوضع الحياد الأمريكي[٣].

لقد نصت الأقسام الثلاثة الأولى من قانون الحظر على اعتقال المخالفين لقوانين الولايات المتحدة الذين يكونون على متن السفن المسلحة الأجنبية، مع السماح باستخدام القوات العسكرية لتنفيذ هذا الغرض. كان قانون الحظر الأولى، الذي صدر عام ١٨٠٧، موجزًا إلى حد بعيد. فلم يتم تطهير أي سفن أو زوارق في موانئ الولايات المتحدة لأي ميناء أجنبي باستثناء التوجيه الصريح من الرئيس. وقد مُنح الرئيس سلطة إصدار«مثل هذه التعليمات لضباط الإيرادات، وضباط

(1) Jennings Walter W., The American Embargo 1807-1809, University of Iowa Studies in the Social Sciences,Volum V111,Number 1,First Series,No.55, Iowa, December1,1921.P.42.

(2) Dumas Malone, Jefferson and his Time, vol.5. Jefferson the President: Second Term, 1805-1809, Little Brown and Company, Boston, 1974.P.489.

(3) Hamilton, B.A. James M., Op.Cit., Pp.16, 17.

البحرية في الولايات المتحدة». وسُمح لسفن الولايات المتحدة المسجلة بالانخراط في التجارة الساحلية داخل الولايات المتحدة نفسها، شريطة أن يعطي مالك السفينة، ربان السفينة، المرسل إليه، عامل سند يساوي ضعف قيمة السفينة والبضاعة، وضمان إعادة هبوط حمولة السفينة في بعض موانئ الولايات المتحدة، «باستثناء مخاطر البحار». والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن القانون لم ينص على أي عقوبات (بخلاف مصادرة السندات) أو آليات التنفيذ[١].

وهكذا عندما أقر الكونجرس قانون الحظر في **٢٢** ديسمبر **١٨٠٧**، فعل ذلك بسرعة وبقليل من النقاش، ولم يذكر الشروط اللازمة للإلغاء. وظل التجار قلقون من هذا الإغفال. فقد كانت التجارة الدولية تدار وفقًا لقواعد صارمة للغاية وكان تعطيلها خطيرًا على الرجال الذين وقعوا بالفعل عقودًا في الخارج، أو الذين دفعوا ثمنها مقدمًا. وخشي التجار من أن "تجارتهم، إذا تم تحويل مسارها لفترة طويلة، قد لا تعود أبدًا إلى قنواتها المعتادة". وأكد ذلك ما كتبه تاجر من بليموث يدعى صموئيل برومفيلد Samuel Bromfield إلى عملائه في أمستردام، حيث قال:«كل ما يمكنني قوله هو أن نيتي اليوم هي المضي قدمًا إلى هولندا عندما تكون الشحنة جاهزة – ما قد تكون نواياي غدًا لا يعلمه إلا الله»[٢].

---

(1) Senate, British Aggression, November 24, 1807.In: The Debates and Proceedings in The Congress of the United States; with An Appendix,Containing, Important State Papers and Public Documents. And All, the Laws of A Public Nature with A Copious Index.Tenth Congress – First Session. Comprising, the Period from October 26, 1807, To April 25, 1808, (Washington: Printed and Published by Gales and Seaton, 1852) P.34; Mashaw Jerry L. Op.Cit.,Pp.1650, 1651.

(2) Knecht Rachel, Op.Cit., P.20; Mashaw Jerry L. Op.Cit., P.1653.

إذًا كان قانون الحظر يمنع جميع السفن التجارية الأمريكية من مغادرة الموانئ الأمريكية إلى موانئ أجنبية إلا إذا كانت مزودة بإجازة (شهادة) من الرئيس الأمريكى. وكان هذا الإجراء موجهًا إلى بريطانيا وفرنسا كوسيلة لحملهما على سحب القيود التي فرضتها على التجارة الأمريكية. إذ اعتقد الرئيس الأمريكى جيفرسون، بأن حرمان القوتين المتحاربتين من القطن الأمريكى والسلع الأمريكية الأخرى مثل الحبوب والخشب، سيجعلهما يقومان بتعديل وجهات نظرهما نحو القوى المحايدة. لذا فإن الأزمة الصعبة في غلق أوربا وغلق الولايات المتحدة أصبحت أزمة يمكن الشعور بها عام ١٨٠٨. فقد انخفضت الصادرات البريطانية خلال هذا العام بنسبة أكثر من ٢٥٪ وهى نسبة سيئة جدًا، وإن الأزمة التي ضربت الصناعة البريطانية كانت أكثر حدة[١].

٢.قانونى ٩ يناير ١٨٠٨، ١٢مارس ١٨٠٨.

في ٩ يناير ١٨٠٨، تم تمرير قانون تكميلي للحظر يطالب السواحل وسفن الصيد بإعطاء سندات لإعادة شحناتها في الولايات المتحدة، وبعد ذلك في ١٢ مارس تم تمديد أحكام القانون لتشمل جميع السفن سواء بالحجم المطلوب للتسجيل أو أصغر[٢].

أعلنت الجريدة الرسمية في ١٧ يناير ١٨٠٨ " أن قانون الحظر الجديد (أي أمر الموت) قد تم استلامه في بيت الجمارك أمس". وفي ٢٥ يناير ١٨٠٨أعلنت للجمهور عن قانون الحظر قائلة:" يسعدنا إبلاغ الجمهور أن كل تاجر في مدينتى سالم Salem وبيفرلي Beverly قد امتثل للقانون". كذلك تم تعيين ويليام جراي

---

[١] سحر أحمد ناجى الدليمى: مرجع سابق. ص ٣٨٣، ٣٨٤.

[2] Stockder Archibald H., "The Legality of the Blockades Instituted by Napoleon's Decrees, and the British Orders in Council, 1806-1813",The American Journal of International Law, Vol. 10, No.3,(Jul., 1916),P.503.

William Gray[١] حاكمًا بموجب القانون الجديد، ولا يمكن لأي استيراد من الجنوب الدخول دون توقيعه مما جعل جراي أكثر شعبية حيث علقت الصحيفة الرسمية بمرارة "يجب ألا نتفاجأ عندما نجد أنه لا يمكن لأي رجل إحضار قطعة لحم من السوق دون شهادة من السيد جراي"[٢].

وعلقت صحيفة نيوبورت هيرالد Newburyport Herald ، الصادرة في ٢٦ أغسطس ١٨٠٨: "السيد جراي الذي يمتلك ثروة هائلة في فرنسا والبلدان التي تخضع لسيطرة فرنسا مؤيد لتلك السياسة التي ستحافظ على السلام مع نابليون، ولديه مخزون جيد من البضائع الهندية والروسية والإيطالية، وهو يزداد ثراءً يوميًا بفضل الحظر التجاري". وفى ١٣ يناير ١٨٠٩رأت صحيفة بوسطن بالاديوم Boston Palladium: "أن أكبر المستفيدين من فرض حظر التجارة كانوا أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، الذين كانوا يملكون مخزونات هائلة من السلع الأجنبية عند فرض الحظر، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل غير عادل... ويجب أن يكون السيد جراي قد حقق مكاسب كبيرة من وراء ذلك"[٣].

---

[١] وليام جراي: كان فيدراليًا بارزًا والذي دعم الحظر بشكل كبير، وبالرغم من اعترافه بأن الحظر كان اجراءً مدمرًا، إلا أنه ادعى بأنه اجراء دستورى ودعمه. كما اعتبره حكيمًا وضروريًا. وقد استمر في الرد على الاتهامات العامة التي وجهها الفدراليون وغيرهم ممن عارضوا الحظر التجاري، متهمين إياه بجني الأموال من الضائقة العامة، بالإشارة إلى أنه بدلاً من أن يثرى، كان على استعداد لإظهار وضعه المالي وإثبات أن ثروته قد انخفضت بنسبة عشرة في المائة منذ بدء الحظر التجاري. انظر:

Edward Gray, William Gray of Salem, Merchant. A Biographical Sketch by Edward Gray with Portratits and other Illustrations, Houghton Mifflin Company,Boston,New York,July 1914.Pp.41,42.

[2] Philips James Duncan, "Jefferson's Wicked Tyrannical Embargo ". The New England Quarterly, Vol.18, No.4, (Dec., 1945), Pp.473, 474.

[3] Edward Gray, Op.Cit., P.44.

كما أعلنت الصحيفة الرسمية أيضًا أن "هذا القانون يترك بديلاً مروعًا إما الحرب الأهلية أو العبودية". وقد أكد الجمهوريون أن البدائل كانت إما الحظر أو الحرب، بينما رغب الفيدراليون في الحفاظ على الشرف الوطني، ولم يروا سوى الحماقة في مهاجمة القوة البحرية لبريطانيا التي كانت قوية بما يكفي لجلد الولايات المتحدة كما ثبت بعد أربع سنوات. كما أنهم عارضوا سياسة الانحراف عن فرنسا التي كذبت على الولايات المتحدة واستولت على سفنها دون سابق إنذار أو تحذير وتعرض البحارة لمعاملة شنيعة من قبل الإسبان الذين كانوا يعملون بشكل مخادع مع سفن فرنسا(١).

وجعل التشريع التكميلي الحظر منطبقًا على السفن في التجارة الساحلية وحدها وعلى سفن الصيد أيضًا. وأي انتهاك للنظام الأساسي يعرض الطرفين المذنبين لمصادرة السفينة وحمولتها، أو دفع غرامة تعادل ضعف قيمتها مجتمعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي سيد أو قائد لسفينة، أو أي شخص آخر كان متورطًا عن علم في رحلة أجنبية محظورة، سيخضع لغرامات تتراوح بين ألف دولار وعشرين ألف دولار. وعلاوة على ذلك، فإن مالكي السفن التي تنتهك الحظر سيحرمون بعد ذلك من كل الائتمان لقاء الرسوم الواجبة الدفع للولايات المتحدة. وكان من شأن هذه الإعاقات أن تحرم الأطراف المخالفة فعليًا من القدرة على متابعة سبل عيشها. ويمكن أن يتم الإنفاذ في المحكمة الفيدرالية، ويتم منح ضباط الإيرادات ما يصل إلى نصف قيمة السفن والشحنات المصادرة(٢). وطبق القانون

(1) Philips James Duncan, Op.Cit., P.474.

(2) Senate, Embargo, April, 1808.In: The Debates and Proceedings in The Congress of the United States; with An Appendix, Containing, Important State Papers and Public Documents. And All, the Laws of A Public Nature; with A Copious Index.Tenth Congress – First Session. Comprising, the Period from October 26, 1807, To April 25, 1808 (Washington: Printed and Published by=

التكميلي الثاني الحظر على السفن الصغيرة غير المسجلة وعلى أي تصدير يتم برًا وبحرًا. ويتطلب هذا القانون أيضًا من التجار توثيق إعادة هبوطهم للبضائع في ميناء أمريكي عن طريق الحصول على شهادة من محصل الجمارك في ذلك الميناء. وقد استجاب الكونجرس لشكاوى التجار الذين تقطعت بهم السبل في الخارج من خلال منح الرئيس سلطة الإذن برحلة فقط لغرض استرداد تلك البضائع(١).

ونتيجة للحظر، أصدر نابليون في ١٧ أبريل ١٨٠٨ مرسوم بايون Bayonne Decree الذي يوجه بمصادرة جميع السفن الأمريكية في الموانئ الفرنسية، أو التي ينبغي أن تصل إليها، بحجة أنه لا يمكن لأي سفينة أمريكية أن تكون في المحيط بموجب الحظر، وغالبًا ما كانت السفن الأمريكية التي تهربت من الحظر تستخدم أوراق وسجلات بريطانية مزورة(٢).

٣.قانون الإنفاذ يناير ١٨٠٩:

أصدر الكونجرس في يناير ١٨٠٩ تشريعاته المتعلقة بالحظر: ما يسمى بقانون الإنفاذ. فلا يمكن تحميل السفن دون تصريح صريح من جامع الميناء، مع ضرورة تحميلها تحت إشرافه. وكان على جامعى الميناء أن يرفضوا منح التصريح إذا "كانت هناك، في رأيهم"، نية لانتهاك الحظر، أو كلما تلقوا تعليمات بهذا المعنى بتوجيه من رئيس الولايات المتحدة ". ومضى قانون الإنفاذ في تحديد الأحكام الاستدلالية التي تجعل إثبات الحكومة أسهل عندما تسعى إلى المصادرة أو العقوبات، وإثبات المدعى عليه أكثر صعوبة عندما سعى إلى تبرير الذهاب إلى ميناء أجنبي بسبب

=Gales and Seaton, 1852),Pp.361-363 ; Mashaw Jerry L. Op.Cit., Pp. 1651, 1652.

(1) Senate, British Aggression, November 24, 1807.P.34; Mashaw Jerry L. Op.Cit., P.1652.

(2) Stockder Archibald H., Op.Cit., P.503.

الاستيلاء. والواقع أنه كان لا بد من إثبات هذه الوقائع الأخيرة بشهادة كل فرد على قيد الحياة من أفراد طاقم السفينة أعطيت له سلطة الاستيلاء على أي سلع سواء في البر أو البحر. وأشار المؤرخ مارشال سميلسر Marshall Smelser إلى أن «الكونجرس أوضح أن المؤسسة العسكرية بأكملها، الجيش والبحرية وكذلك الميليشيا، سيتم استخدامها إذا لزم الأمر لإنفاذ قوانين الحظر». وبالنظر إلى هذه السلطة، أرسل جيفرسون رسائل تعميمية إلى كل الموانئ يطلب فيها ضرورة تمركز ضابط من الميليشيا في كل ميناء دخول[١].

وبذلك صمم جيفرسون قانون الحظر الأول كآلية وقائية ضد دخول الحرب مع بريطانيا، فقد "حظر القانون الأول الشحن إلى الموانئ الأجنبية، لكن السفن المشاركة في تجارة السواحل يمكن أن تتحول إلى أوروبا أو جزر الهند الغربية بعد تطهير موانئها". ووافق الكونجرس على الخلل المشار إليه وسن التغييرات التي أوصى بها جيفرسون في قانون الحظر الثاني، الذي تم تمريره في يناير ١٨٠٨. ومع ذلك، بعد شهرين، صدق الكونجرس على قانون الحظر الثالث مارس ١٨٠٨ "حيث تم تغيير التشريع من حظر الشحن إلى حظر تصدير البضائع عن طريق البر أو البحر". كما عاقب التشريع الثالث والأخير للحظر المدانين بانتهاك السياسة بشدة بفرض غرامات قدرها ١٠,٠٠٠ دولار وإجبار التجار الذين انتهكوا هذا القانون على تسليم سلعهم البريطانية المستوردة. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد بإمكان التجار المدانين الحصول على أنواع مختلفة من الائتمان المالى أو المصرفي بينما أجبرت الحكومة القباطنة المدانين على الإدلاء بشهادتهم أمام موظفي الجمارك[٢].

وهكذا كانت المعاناة الفعلية من آثار الحظر شديدة، ولم تفعل الحكومة الاتحادية شيئًا في ٢٢ ديسمبر ١٨٠٨ في الذكرى السنوية لتوقيع قانون الحظر سوى

(1) Mashaw Jerry L.,Op.Cit.,Pp.1653,1654.;Hamilton, B.A.James M.,Op.Cit.,P.66

(2) Newbold Stephanie P., Op.Cit., P.47.

إطلاق النيران لمدة نصف ساعة على الجسر تخليدًا لذكرى توقف التجارة الأمريكية. هذا وقد نصح الجنرال أرمسترونج الحكومة بضرورة إلغاء الحظر، وصرح بأنه كان إجراءً غبيًا، وطالب بإعادة العلاقات مع انجلترا ضد فرنسا[١].

٤. الغاء قوانين الحظر : Repeal of the Embargo Acts

أسس جيفرسون قانون الحظر لعام ١٨٠٧ بهدف إبعاد الولايات المتحدة عن الحرب الدائرة بين بريطانيا وفرنسا. ولكنه في النهاية أضر بالاقتصاد الأمريكى أكثر من مساعدته، وتم إلغائه من قبل الكونجرس[٢]. وقد تزامن إلغائه مع انتهاء ولاية جيفرسون كرئيس للولايات المتحدة. فقد كانت بريطانيا على يقين من أن الحظر سيضر بأمريكا أكثر منها، فاستمرت بعناد في تنفيذ سياستها البحرية وتمت مكافأتها بفتح الأسواق الإسبانية في الوقت المناسب لتعويض خسارتها للولايات المتحدة. ولكن في أول أبريل ١٨٠٨ تم تقديم التماسات مهمة من لندن وليفربول ومانشستر إلى مجلس العموم، وقد أظهرت الالتماسات أن القيمة السنوية للمصنوعات البريطانية المصدرة إلى الولايات المتحدة قد تجاوزت عشرة ملايين جنيه استرليني، ورأوا بما أن مجموع منتجاتنا من ذلك البلد أقل بكثير من هذا المبلغ، لا يجب أن تنشأ سوى وسائل الدفع لنا من استهلاك منتجات أمريكا في البلدان الأخرى، التي يجب أن يقطعها عمل أوامر المجلس، وفي معظم الحالات تدمرها بالكامل. ونتيجة لشكاوي التجار والمصنعين وكذلك الإجراءات الانتقامية للولايات المتحدة، تم تعديل أوامر المجلس في أبريل عام ١٨٠٩. أما فرنسا فكانت تعد الولايات المتحدة مجرد قمر صناعي آخر، ولم تر أي سبب لشكر جيفرسون على قانون الحظر. ففي الواقع رحب الوزير الفرنسي في واشنطن باحتمال

---

(1) Philips James Duncan, Op.Cit., Pp.473, 474.

(2) Hibbs Albert," Thomas Jefferson and the Embargo Act", Correspondent, NBC News, NBC Universal Media, 18March, 2015, Pp.1, 2.

الإلغاء على أمل أن تكون الخطوة الأمريكية التالية هي الحرب مع بريطانيا. أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد تسبب الحظر في أضرار جسيمة للزراعة والتجارة وأفقد إدارة جيفرسون شعبيتها. وهكذا أظهرت سياسة الحظر العيوب في فهم جيفرسون لتوازن القوى في أوربا(١).

لم تحظ سياسة جيفرسون سواء كانت صحيحة أم خاطئة، باحترام بريطانيا. حيث كتب رجل دولة بريطاني " أمريكا ... لم تعد مصدر قلق بالنسبة لنا، ولا تهمنا تهديداتها". بعد ذلك تم إفساد تأثير الحظر من خلال التملص والمعارضة الداخلية. وعلى الرغم من أن المبعوثين البريطانيين إلى الولايات المتحدة حذروا في بعض الأحيان من أن الحرب ممكنة، إلا أنهم ذكروا جميعًا أن الحكومة الأمريكية كانت ممزقة بسبب الانشقاقات والفيدرالية والأعمال العدائية(٢).

وكان توماس بين Thomas Paine قد ذكر في كتابه " شعور عام" Common Sense الصادر عام ١٧٧٦أن منتجات أمريكا " هي ضرورات الحياة، وسيكون لها سوقًا دائمًا، طالما أن الطعام هو عادة أوربا ". واستمر قائلاً: «خطتنا هي التجارة، وهذا، بحضور جيد، سيؤمن لنا السلام والصداقة في كل أوروبا». ولكن ثبت فيما بعد أنه كان مخطئ عندما لجأت بريطانيا إلى التجارة مع دول أخرى نتيجة المصاعب الاقتصادية التي عانت منها الولايات المتحدة، وخاصة في منطقة الشمال الشرقي، التي تضررت بشدة من جراء الوقف الاختياري للتجارة(٣).

(1) Kaplan Lawrence S.,Op.Cit.,Pp.204, 205; Rose J. H., Op.Cit.,P.718.

(2) Perkins Bradford, Op.Cit. ,P.3.

(3) Paine Thomas, Common Sense,Addressed To The Inhabitants of America, London,1850,P.19;Paine Thomas, Common Sense, 1776, third edition, full Text incl.Appendix, National Humanities Center, America in Class, 2014, P.11; Edling Max M.," Political Economy" in: Francis D.Cogliano, A Companion to Thomas Jefferson, Blackwell Publishing Ltd, India, 2012,P.452. ;Knecht Rachel, Op.Cit., P.15.

أدرك جيفرسون أن الإكراه الاقتصادي في شكل الحظر كان آخر ورقة يمكن أن يراهن عليها دون خوض الحرب. ففي ذروة الحظر، أعرب جيفرسون عن قلقه للدكتور توماس ليب Thomas Leib قائلاً: "هذا صحيح، سيأتي الوقت الذي يجب علينا فيه التخلي عن [الحظر]. ولكن إذا كان هذا قبل إلغاء أوامر المجلس، فيجب علينا التخلي عنه فقط من أجل حالة الحرب". وتابع جيفرسون، مدركًا أن الحظر سيثبت في النهاية أنه أكثر ضررًا من الحرب، "اليوم ليس بعيدًا، عندما تكون [الحرب] أفضل من استمرار أطول للحظر"(١).

وحثت الصحف على عدم فعالية قوانين الحظر وآثارها المفيدة على كندا. فكتب مراسل كيبيك: "الله يمنح قانون الحظر الخاص بك أن يستمر إلى الأبد". وكتب رجل من هاليفاكس في ١٥ مايو ١٨٠٨ : "حظرك قد يدمر تجارك وغيرهم الكثير". كما أعلنت صحيفة فيلادلفيا أن مالكي السفن في هاليفاكس وسانت جون كانوا يعدون لوحة قيمة لتقديمها إلى الرئيس جيفرسون بمجرد انتهاء فترة ولايته اعترافًا بالمساعدة التي تلقوها من الحظر الأمريكي. وفي أول أبريل عام ١٨٠٨، أعلنت صحيفة بوسطن جازيت أن الحظر" بالتأكيد هو إجراء قوي. إنه قوي مثل الموت، وشره مثل القبر. وإذا لم نعالج المرض في مرحلته المبكرة، فقد يتطلب علاجًا يائسًا"(٢).

كما أرسل ويليام جراي خطابًا في ٨ يناير ١٨٠٨ إلى عضو مجلس الشيوخ تيموثى بيكرينج (١٧٤٥- ١٨٢٩) MR.Timothy Pickering أشار فيه إلى أن مطالبة البريطانيين بعدم تفتيش السفن الوطنية الأمريكية أمرًا يجب أن يرضي

(1) Hamilton, B.A. James M.,Op.Cit., P.24.; Jennings Walter W.,The American Embargo 1807-1809, Op.Cit.,P.120.

(2) Jennings Walter W.,"The Agitation for the Repeal of the Embargo Act ", Op.Cit., Pp.231,242.

الأمريكيين. وافترض أن السبب الوحيد للإنزعاج هو تهديد بونابرت بأنه سيطبق مرسومه في نوفمبر... وتسآل هل نتوقع رفع الحظر قريبًا أم يجب أن ننتظر لنسمع من فرنسا؟ لسنا مجانين لنخوض حرب مع أي من الدولتين العظميين[١]. كما كانت الجمعية العامة في بوسطن تعد خطابًا مفعم بالحيوية أمام الكونجرس تطالبه فيه " بإلغاء قوانين الحظر؛ معلنة أنه إذا لم يتم الإلغاء، ستعلن معارضتها الصريحة له بتقديم قرارات تعلن فيها عن عدم دستوريته لفترة طويلة"[٢].

وفى النهاية تم التفوق على جيفرسون في مناوراته الدبلوماسية الخطيرة مع بونابرت، فقانون الحظر الذي كان يهدف إلى التبادل العادل مع فلوريدا، جعل الولايات المتحدة في الواقع حليفًا في النظام القاري دون تأمين قدم مربع واحد من أراضي فلوريدا في المقابل. كما قام بونابرت بإلغاء جميع القيود المفروضة على التجارة الفرنسية واستمر في نهب السفن الأمريكية، والتورط النهائي في الحرب مع بريطانيا إضافة إلى مرسوم بايون في أبريل عام ١٨٠٨ الذي سمح بمصادرة أي سفينة أمريكية تم العثور عليها في الموانئ الأوربية على أساس زائف بأنه كان يساعد في إنفاذ الحظر. وعندما اشتكى الأمريكيون من القيود البحرية أو مماطلة فرنسا في مساعدتها في الحصول على فلوريدا، قيل لهم إن جيفرسون نفسه صرح بأن الحظر كان يستهدف فرنسا وبالتالى فإن إجراءات الإمبراطور تمثل انتقامًا طبيعيًا. كذلك رفض المسئولون الفرنسيون الاستماع إلى المخططات الأمريكية في فلوريدا

(1) Letter Referred to in the Foregoing Deposition Salem, Jan.8th, 1818. In: Report of the Committee of the House of Representatives of Massachusetts on subject of Impressed Seamen! With the Evidence and Documents, Pp.43, 44.

(2) [Endorsed:] Queries and Instructions to Mr. Howe.In Sir George Prevost's of 3oth Nov.8 XI.Howe to Prevost.Boston November 16th 18o8, in: Secrets Reports of John Howe,1808, The American Historical Review, Vol.17, No.2, (Jan., 1912),P.340.

لأن القانون الإسباني منع الملك من التنازل عن أي من أراضيه. ومن ثم استاء جيفرسون بشكل علني من هذا العلاج المتعجرف، لكن انتقامه بدا تافهًا وغير كاف في ضوء الاستفزازات الفرنسية. ولم تؤد الانتفاضة الإسبانية ضد الهيمنة الفرنسية عام ١٨٠٨ إلا إلى إقناعه بأن فرنسا لا يمكنها أبدًا تنفيذ برنامج عدوان خارجي(١).

ليس من المستغرب أن نابليون لم يعترض على الحظر، لأنه كان موجهًا في المقام الأول ضد إنجلترا. إن أكثر من نصف القطن الانجليزي جاء من الولايات المتحدة وكان الميزان التجاري للتجارة الأمريكية في صالح انجلترا حوالى ٨ ملايين جنيه استرليني. ورأي المؤرخ هنري آدمز أن الحظر قد قضى على خمسة آلاف أسرة من العمال حيث تسبب الفقر في أعمال شغب وموت العديد من العمال. وأثر بشكل مباشر على عُشر الأمة، وبصورة غير مباشرة على جميع مواطنيها الآخرين عن طريق رفع أسعار الحبوب والتبغ والقطن والسلع الأخرى. وعانت إنجلترا، وعانينا نحن أكثر. لقد حرمناها من التجارة مع أمة واحدة، وحرمنا أنفسنا من تجارة الجميع(٢).

أما بالنسبة لردود الفعل داخل الكونجرس بشأن الحظر وإلغائه، فقد أعرب مستر لويد Mr.LLoyd في ٢١ نوفمبر ١٨٠٨عن أسفه بشأن تعرض التجارة الأمريكية للانتهاك من قبل المتحاربين في أوربا، ورأي ضرورة حل الخلافات والتعامل مع دول أخرى لاستمرار التجارة قائلاً: " لقد تعرضت تجارتنا بلا شك لإحراج كبير وإزعاج ونهب من المتحاربين في أوروبا. ليس هناك شك في أن كل من فرنسا وبريطانيا قد انتهكتا حقوقنا... لكن إذا لم نتمكن من التجارة مع فرنسا وبريطانيا، فلماذا نحرم من التعامل مع كل من إسبانيا والبرتغال؟ فهذه دول تناضل من أجل حرياتها. لقد استحوذت إسبانيا والبرتغال وتوابعهما على صادراتنا حوالى

(1) Kaplan Lawrence S., Op.Cit. , Pp. 203,204.

(2) Wolford Thorp Lanier, Op.Cit., Pp.57,59.

عشرين مليون دولار في السنة، وتكونت صادراتها بشكل أساسي من النبيذ، والفواكه وغيرها. إنها ليست دول منتجة للحبوب، لكنها تعتمد بشكل أساسي على بلدان أخرى لإمدادها بالحبوب. وفي ظل الظروف الراهنة في العالم الأوروبي، يمكن أن تكون هذه الإمدادات على الأرجح من الولايات المتحدة، وخاصة القمح والأسماك "[١].

وكان رد مستر جايلز Mr. Giles بشأن إلغاء قوانين الحظر في ٢٤ نوفمبر ١٨٠٨ بأن ذكر قائلاً:" لقد اتخذ الرئيس إجراء الحظر من أجل الحفاظ على كل الأشخاص والممتلكات؛ خاصة التجار والبحارة الذين كانوا أكثر عرضة للخطر. لنفترض، للحظة، أن الرئيس لم يطلع التجار على الخطر الذي كانوا يتعرضون له، ولم يوص بأي اجراء لسلامتهم وحمايتهم؛ ألن يستحق في هذه الحالة إلقاء اللوم من قبل التجار وغيرهم بشكل غير عادل بسبب عدم اهتمامه بمصالحهم؟ من المسلم به للجميع أن قوانين الحظر أنقذت هذا الكم الهائل من الممتلكات، وهذا العدد من البحارة، الذين لولاها لوقعوا في أيدى أعدائنا، لتأكيد غطرستهم وظلمهم "[٢].

كما رأي الجنرال سميث Gen.S.Smith في ٢٨ نوفمبر ١٨٠٨ أن "جميع السفن الأمريكية المتجهة إلى بريطانيا أو أي من ممتلكاتها في جزر الهند الشرقية أو الغربية في أوربا ستكون عرضة للاستيلاء عليها من قبل الطرادات الفرنسية بموجب مراسيم فرنسا. وجميع السفن الأمريكية المتجهة إلى روسيا، الدنمارك،

---

(1) MR. Lloyd's Speech In The Senate Of The United States On Mr.Hillhouse's Resolution To Repeal The Embargo Laws; November 21, 1808.Pp.3, 6. Library of Congress.

(2) MR.Giles' Speech, Delivered In The Senate Of The United States, Thursday, 24 November, 1808, On the Resolution of Mr.Hillhouse to Repeal The Embargo Laws.Pp.4, 5. Library of Congress.

هامبورج، هولندا، فرنسا، ايطاليا، النمسا، أو أي جزء من إسبانيا أو البرتغال الذي يمتلك قوات فرنسية، سيكون عرضة للاستيلاء من قبل الطرادات البريطانية بموجب أوامر المجلس. ومن ثم لا أستطيع أن أعطي موافقتى على اعتماد الإجراء قيد النظر(إلغاء الحظر). كما أوضح أنه يجب الاستفادة من ملاحظة جورج كاننج Gorge Canning – وزير الخارجية البريطاني(١٨٠٧-١٨٠٩)- التي أرى أنها تنطبق علينا في وضعنا الحالي وهى أن " الشخصية هى القوة، وفقدان شخصيتنا يعني فقدان جزء مادى من قوتنا... ومن ثم يجب علينا الاستمرار في المقاومة وعدم التنازل"[١].

وأعرب مستر بيكرينج ٣٠ نوفمبر ١٨٠٨عن المخاطر الكبيرة والمتزايدة التي كانت تهدد السفن والبحارة والبضائع الأمريكية وذلك من خلال تركيزه على مراسيم برلين والتي كان يرآها ماديسون بأنها تهديد فارغ. وأعرب بالفعل في رسالته التي وجهها إلى إرسكين Eriskin السفير البريطاني في واشنطن في ٢٥ مارس ١٨٠٨ بشأن مرسوم برلين" إن فرنسا لم يكن لديها الوسائل اللازمة لتنفيذه ضد حقوق والتزامات الدولة المحايدة". واستند الرئيس جيفرسون إلى ما قاله ماديسون وأعلن بأنه كان تهديدًا فارغًا، ولم يكن لدى فرنسا الوسائل اللازمة لتنفيذه[٢]. ولكن للأسف ثبت خطأ كل منهما وتمادت فرنسا في إصدار المراسيم التي ألحقت ضررًا بالغًا بالتجارة الأمريكية.

---

(1) Gen.S.Smith's Speech, Delivered In The Senate Of The United States, on Monday, 28th November, 1808, On the Resolution of Mr.Hillhouse to Repeal The Embargo Laws.P.25. Library of Congress.

(2) MR.Pickering's Speech In The Senate Of The United States, On the Resolution offered by Mr.Hillhouse to Repeal The several Acts laying An Embargo, November 30, 1808.P.16. Library of Congress.

وفيما يخص إلغاء الحظر تساءل مستر جايلز في ٢ ديسمبر ١٨٠٨ قائلاً: " أريد أن أعرف إذا قمنا بإلغاء قوانين الحظر دون أي بديل، ووافقنا على التجارة بموجب الأوامر البريطانية في المجلس؛ فما هو معدل التأمين على شخصيتنا الوطنية واستقلالنا الوطني؟ وأود أن أعرف ماهو التأمين ضد الاستيلاء الفرنسي على الموانئ الأوربية في حالة رفع الحظر؟ ارفعوا الحظر وسوف نعاني من نهب تجارتنا". كما رأي مستر جايلز أن مستر بيكرينج قد بذل جهودًا كبيرة لإظهار أن أوامر المجلس لم يكن لها أي تأثير في إصدار قوانين الحظر. ورأي أنه مخطئ تمامًا في هذه الحقيقة. فقد أظهرت المراسلات بين الرئيس ووزير خارجيته المخاطر الكبيرة والمتزايدة التي تتعرض لها سفننا وبحارتنا، فالبحارة والبضائع مهددون في أعالى البحار وأماكن أخرى من أوربا المتحاربة، ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذه الموارد الأساسية في أمان[١].

وفي ٣١ يناير ١٨٠٩، بعد دخول الحظر حيز التنفيذ لأكثر من عام، وصف اجتماع في فيلادلفيا استمرار قوانين الحظر بأنه «غير عادل وغير سياسي وقمعي» على شعب الولايات المتحدة، والإجراء نفسه بأنه «ضعيف وغير فعال وعديم الفائدة» كأسلوب للقسر. كما كتب جالاتين رسالة متشائمة إلى جيفرسون قال فيها إنه إذا لم يتم رفع الحظر قبل أول أكتوبر فسوف يخسرون الانتخابات. لكن جيفرسون، على الرغم من مخاوفه، أصر في رسالته المؤرخة في ١١ أغسطس على أنه «يجب على الكونجرس إضفاء الشرعية على جميع الوسائل اللازمة لفرض الحظر»[٢].

---

(1) MR.Giles' Speech,In The Senate Of The United States, On the Resolution offered by Mr.Hillhouse to Repeal The several Acts laying An Embargo, December 2, 1808.Pp.6,15. Library of Congress.

(2) Jennings Walter W.,"The Agitation for the Repeal of the Embargo Act ",Op.Cit., Pp. 220-222.

وفي ٧ مارس ١٨٠٩ جاءت أنباء إلغاء الحظر، لكن الابتهاج الشعبي كان محبطًا إلى حد ما عندما علم أن الإلغاء قد اتخذ شكل عمل«لمنع التدخل بين بريطانيا وفرنسا وتوابعهما». ومع ذلك، فقد هزمت فكرة وقف التجارة بالتأكيد. ووصلت أنباء عن تصويت أغلبية كبيرة من أعضاء مجلس النواب في الكونجرس على رفع الحظر الاستبدادي الشرير. وبعد ٦ أيام من إلغاء الحظر كتبت الجريدة الرسمية " إحياء التجارة" كما طبعت قائمة بالسفن التي تم تطهيرها. وبعد ٣٠ يوم من إلغاء الحظر نشرت قائمة بـ ٥٩ سفينة غادر على متنها ٥٩٠ رجلاً متجهة إلى سومطرة وكانتون وبحر البلطيق والبرتغال والبحر المتوسط وأمريكا الجنوبية وجزر الهند الغربية[١].

ولم يكن جيفرسون يرغب في الإلغاء. وأعرب عن خيبة أمله لأن نهاية الحظر قد بدت قريبة. فكتب إلى القاضي سانت جورج تاكر St. George Tucker قائلاً: "أشعر بالأسف الشديد، أن الجهد، الذي تم بذله بدوافع يجب أن توافق عليها البشرية جمعاء، قد فشل في شيء مرغوب فيه كثيرًا. لم أدخر وسعًا للترويج له". وفي هذه التصريحات الصريحة، عرض الرئيس على تاكر دليلاً مهمًا لفهم صمته العلني بشأن الحظر: لقد اعتقد اعتقادًا راسخًا أنه فعل كل ما في وسعه لضمان نجاحه. ولكن يبدو أن الحاجة إلى إبلاغ الجماهير لم تخطر بباله أبدًا[٢].

وفي ١٤ يناير ١٨٠٩، قال إن «الأهداف التي تم تصميم الحظر في الأصل لإخضاعها قد تم تحقيقها تقريبًا، بحيث أصبح الإجراء الآن قريبًا من مدته». واشتكى من «أننا إذا ذهبنا إلى الحرب الآن، أخشى أن نتخلى إلى الأبد عن الأمل في رؤية نهاية لصراعنا. وإذا تمكنا من الحفاظ على السلام ثماني سنوات أطول، فإن دخلنا، المحرر من الديون، سيكون كافيًا لتغطية نفقاتنا لأي حرب، بدون ضرائب أو قروض جديدة، وموقفنا وقوتنا المتزايدة سيجعلنا خارج نطاق الإهانة من أي

(1) Philips James Duncan, Op.Cit. , Pp.476, 477.

(2) Hamilton, B.A. James M., Op.Cit., P.86.

دولة». كما رأي «أن الفيدراليين قد تسببوا – من خلال إجبارنا على إلغاء الحظر – في الضرر لنا وإيجاد شرخ في مصالحنا، لا يمكن علاجه أبدًا». الحقيقة أنه كان يعلم أن سياسته قد فشلت، لكنه لم يستطع التخلي عنها. ويبدو أنه أصيب بخيبة أمل مريرة، وقليل من الخوف. إذ أنه كان يتألم لرؤية حزبه يهزم، لكن قلقه الرئيس أصبح شخصيًا، متمركزًا في الرغبة في الهروب من منصبه المحرج. فقد صرح في ديسمبر ١٨٠٨، قائلاً: «لقد رأيت أنه من الصواب ألا أشارك بنفسي في اقتراح الإجراءات، التي سيؤول تنفيذها إلى خليفتي. لذلك، فأنا بشكل رئيس مستمع لا يتدخل فيما يقوله الآخرون». بعبارة أخرى، تخلى عن واجب حكم البلاد لما يقرب من ثلاثة أشهر قبل أن يتم إعفاؤه قانونًا منها[١].

وبحلول منتصف يونيو عام ١٨٠٩، كان جيفرسون يلوم الفيدراليين في نيو إنجلاند على عدم فعالية القانون الذي يمارسونه قائلاً: "إنهم يلعبون لعبة من أكثر الألعاب ضررًا، ربما دون أن يكونوا على علم بذلك. إنهم يحاولون إقناع انجلترا بأننا نعاني من الحظر أكثر مما يعانون منه، وإذا صمدوا لبعض الوقت، فيجب علينا التخلي عنه. صحيح أنه سيأتى الوقت الذي يتوجب علينا فيه أن نتخلى عنه. ولكن إذا كان هذا قبل إلغاء أوامر المجلس، فلا يجب أن نتخلى عنه إلا لحالة الحرب". كان جيفرسون يعتقد حتى نهاية حياته أنه لو تم تطبيق الحظر بالكامل واستمر بضعة أشهر لفترة أطول كان من الممكن أن يمنع حرب عام ١٨١٢[٢].

ثالثًا: قوانين عدم التدخل وعدم الاستيراد (١٨٠٩ – ١٨١٢).

استمرت الولايات المتحدة في سياستها تجاه فرنسا وبريطانيا بتطبيق مجموعة من القوانين الجديدة توضح رفضها التام لسياسة الحصار القاري، ورغبتها في تأديب بريطانيا وفرنسا.

---

(1) Morse JR., John T., Op.Cit., Pp.314-316.

(2) Donovan Frank, The Paper OF Founding Fathers. The Thomas Jefferson Papers, Dodd, Mead& company, New York, 1963.Pp.192-194.

١. قانون عدم التدخل أول مارس ١٨٠٩: Non-Intercourse Law

هيمنت الحرب بين بريطانيا وفرنسا على فترة ولاية الرئيس جيمس ماديسون الأولى (١٨٠٩-١٨١٢). واستمرارًا للسياسة الخارجية التي ساعد في صنعها في إدارة جيفرسون، سعى إلى إجبار بريطانيا وفرنسا على احترام الحقوق البحرية الأمريكية من خلال حرمانهما من التجارة مع الولايات المتحدة. وقبل عدة أيام من تنصيبه، تم استبدال الحظر بقانون عدم التدخل، الذي سمح بالتجارة مع دول أخرى غير بريطانيا وفرنسا، ونص على أن الأمريكيين يمكنهم التجارة مع تلك الدول إذا ألغوا قيودهم على الشحن الأمريكي. وكان هذا الإجراء غير قابل للتنفيذ، لأنه بمجرد مغادرة أي سفينة أمريكية الولايات المتحدة، لم يكن هناك أي وسيلة لمنعها من تفريغ حمولتها في ميناء إحدى الدول المتحاربة[١].

لقد ألغيت قوانين الحظر المفروضة على التجارة مع بريطانيا وفرنسا بالمثل. ولكن الأكثر اعتدالاً تم استبداله بقانون عدم التدخل الذي وعد باستئناف التجارة مع أي دولة رفعت لأول مرة جميع المراسيم التي تضر بالتجارة الأمريكية. وساعد هذا الإجراء الأمريكيين على التخلص من أعباء قانون الحظر دون التخلي عن العقوبات، لأن البديل كان الاستسلام لبريطانيا أو الحرب معها. وحاول الرئيس ماديسون الحفاظ على العقوبات دون التأثير على الاقتصاد الأمريكي بالطريقة التي فعلها الحظر[٢]. وتم تمرير قانون عدم التدخل عام ١٨٠٩ بعد احتجاجات قوية، خاصة في نيو إنجلاند ضد الآثار الكارثية لقانون الحظر على الاقتصاد الأمريكي[٣]. فقد خول للولايات المتحدة – في حالة قيام فرنسا أو بريطانيا بإلغاء

(1) Greenstein Fred I, "The Anticlimactic Presidency of James Madison", In: Inventing the Job of President, Princeton university Press, Nov.9, 2023.P.55.

(2) Kelly James C. & Lovell B.S., Op.Cit. , P.156.; Watson M.A. Graham E., Op.Cit., P.146.

(3) Syrett Harold C., American Historical Documents, Barnes & Noble, Inc, New York, 1962.Pp.157.

مراسيمها أو تعديلها، والتوقف عن انتهاك التجارة المحايدة للولايات المتحدة – إعلان تجديد التجارة المعلقة وإلغاء الفعل الذي يفرض حظرًا، وما إلى ذلك[١].

أصدر الكونجرس قرارًا يفيد بأنه لا يجوز أن تتلقى أي سفينة تصريحًا بمغادرة أي ميناء ما لم يتم تحميلها تحت الإشراف المباشر لموظفي الإيرادات. علاوة على ذلك، لم يكن هناك تصريح من أي ميناء مجاور للموانئ الأجنبية دون إذن محدد من الرئيس نفسه. وصُرح لجميع السفن البحرية وموظفى الإيرادات بإيقاف وفحص أي سفينة أمريكية إذا كان هناك "سبب للاشتباه في تورطها في أي حركة مرور أو تجارة، أو في نقل بضائع ذات نمو أو تصنيع محلي أو أجنبي، خلافًا لأحكام هذا القانون[٢].

كما نص القانون على أنه إذا قام أي شخص بالاتصال بهذه السفن أو تقديم المساعدة سواء في إصلاحها أو تزويدها وضباطها وطاقمها بالإمدادات من أي نوع أو بأي طريقة كانت، سوف يدفع مبلغًا لا يقل عن ١٠٠ دولار ولا يزيد عن ١٠,٠٠٠دولار. كما يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة. كما نص أنه في حالة قيام فرنسا أو بريطانيا العظمى بإلغاء أو تعديل مراسيمها، يجوز تجديد التجارة في الولايات المتحدة، التي تم تعليقها بموجب هذا القانون، وبموجب قانون الحظر والقوانين المكملة له[٣].

---

(1)Chamberlain Joseph P.," Embargo as A Sanction of International Law", Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting(1921 – 1969),Vol.27,(April 27 – 29,1933),P.73

(2) Knecht Rachel , Op.Cit., P.20; Mashaw Jerry L. Op.Cit., P.1653.

(3) Commager H.S., Documents of American History, Seventh edition, Division of Meredith Publishing Company, New York, 1964.Pp.203, 204.

٢. معاهدة إرسكين١٩ ابريل ١٨٠٩: Erskine Treaty April19,1809

جدير بالذكر أن جورج كاننج كان قد أرسل إلى إرسكين في **٢٣** يناير **١٨٠٩** رسالة مفاداها أنه "إذا كانت الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة تستخدم لغة مواتية لنا، فسوف نضع هذا على المحك". وإذا تم وضع فرنسا وبريطانيا أخيرًا على قدم المساواة من قبل الولايات المتحدة فيما يتعلق برجالها وتجارتها، فنحن مستعدون لإلغاء الأوامر في المجلس، من جانبنا، إلى جانب القيود المفروضة عليهم. وسيرسل الملك وزيرًا دون تأخير لوضعها في شكل معاهدة وإذا كانت الحكومة الأمريكية مستعدة فعليًا لإعادة معالجة قيودهم أو المشاركة في إلغائها، فإن الملك مستعد للوفاء بهذا التصرف بأفضل طريقة محسوبة لإعطائه تأثيرًا فوريًا". ولكن تم رفض هذه الشروط وعقد اتفاق آخر مع ماديسون دون الالتفات لهذه المذكرة [١].

وفي مارس **١٨٠٩** تصرف الكونجرس مرة أخرى من خلال حظر جميع التفاعلات التجارية مع المتحاربين، وهي سياسة استمرت ولكن لفترة قصيرة حتى مايو **١٨١٠** عندما تم رفع القيود لمدة ثلاثة أشهر. وخلال منتصف عام **١٨٠٩** تم فتح التجارة لفترة وجيزة بموجب نصوص معاهدة إرسكين – حيث توصل إرسكين السفير البريطاني في واشنطن، ووزير الخارجية روبرت سميث Robert Smith إلى اتفاق يتضمن التخلي عن أوامر المجلس فيما يتعلق بالسفن الأمريكية. وبناء عليه أعلن ماديسون في **١٩** أبريل نهاية عدم الاتصال ببريطانيا في **١٠** يونيو، بينما أصدر الكونجرس مرسومًا يفيد بإطلاق سراح السفن والبضائع البريطانية

(1) Ten Hints. Addressed to Wise Men; concerning the dispute which ended, on Nov.8, 1809, in the dismission of Mr. Jackson, the British minister to the United States.P.18.

التي جاءت بعد عدم الاستيراد الكامل (٢٠ مايو) من الحجز، ولكن عندما رفض البرلمان البريطاني التصديق، أعيد تطبيق القيود مرة أخرى[١].

وهكذا عندما تم إلغاء الحظر، واستبداله بقانون عدم التدخل ١٥ مارس ١٨٠٩ الذي حظر جميع التدخل التجاري مع بريطانيا وفرنسا. تبع ذلك في ٢٦ أبريل ١٨٠٩أمر بريطاني بإلغاء أوامر المجلس الصادرة في ١١ نوفمبر ١٨٠٧، لكنه أعلن بدلاً منها حصارًا لموانئ هولندا وفرنسا وإيطاليا. وفي يونيو ١٨٠٩، أصدر نابليون مرسومًا بأنه نظرًا لأن الولايات المتحدة قد حصلت على إلغاء الأوامر البريطانية في المجلس، يجب سحب مرسوم ميلان. ومع ذلك، أصدر الإمبراطور، مرسومًا سريًا ينص على مصادرة أي سفينة أمريكية تدخل موانئ إسبانيا أو فرنسا أو إيطاليا، وهولندا[٢].

صدر هذا المرسوم والذي عرف بمرسوم رامبوييه Rambouillet decree في مارس ١٨١٠ وتم تنفيذه في مايو من نفس العام وقضى بمصادرة جميع السفن الأمريكية المحتجزة آنذاك في موانئ فرنسا، وفي الموانئ الإسبانية والهولندية والنابولية الخاضعة لسيطرة فرنسا. وقدرت خسائر التجار الأمريكيين، بما في ذلك السفن والبضائع، بنحو ٤٠ مليون دولار. وجاء هذا المرسوم ردًا على قانون عدم التدخل الذي كان قد أقره الكونجرس قبل أكثر من عام، وبالتالى كان قانون بأثر رجعي. علاوة على ذلك، فإن قانون عدم التدخل قد انتهى بموجب التقادم

---

(1) Ward Christopher," The Commerce of East Florida during the Embargo, 1806 – 1812: The Role of Amelia Island", The Florida Historical Quarterly, Vol.68, No.2, (Oct., 1989),Pp.163,164. ; Heaton Herbert," Non–Importation, 1806 - 1812 ", The Journal of Economic History, Vol.1, No.2, (Nov. 1941),Pp.192,193.

(2) Stockder Archibald H.,Op.Cit.,Pp.503,504.

الخاص به قبل أشهر من الاستيلاء على العديد من هذه السفن. لكن مع ذلك تمت مصادرتهم جميعًا، رغم أن بعضهم دخل الموانئ فقط للاحتماء[١].

وبناءً على مرسوم رامبوييه أصدرت الولايات المتحدة أوامرها بأنه سيتم مصادرة السفن التي ترفع العلم الفرنسي بعد ٢٠ مايو التالى والتي ستصل إلى الولايات المتحدة بالإضافة إلى حمولتها؛ وإنه بعد نفس الفترة، لا يمكن استيراد أي بضائع أو منتجات أو نمو أو تصنيع محلي أو أجنبي لفرنسا أو مستعمراتها؛ إلى الولايات المتحدة من أي ميناء أو مكان على الإطلاق، وستكون عرضة لعقوبة الحجز والمصادرة وغرامة قدرها ٣ أضعاف قيمة البضاعة. كما أن السفن الأمريكية لا يمكنها الذهاب إلى أي ميناء من موانئ فرنسا أو مستعمراتها، أو الأراضي التابعة لها[٢].

وبأمر من الرئيس كتب روبرت سميث وزير الخارجية إلى أرمسترونج الوزير الأمريكي في باريس أن الشرط المرضي لاستعادة الممتلكات التي تم مفاجئتها والاستيلاء عليها مؤخرًا بموجب الأمر، أو بناء على طلب الحكومة الفرنسية يجب أن يقترن بقرار " إلغاء المراسيم الفرنسية، بهدف عدم التعامل مع بريطانيا، مثل هذا الشرط هو دليل لا غنى عنه لهدف فرنسا تجاه الولايات المتحدة. وتكرر الأمر القضائي بعد بضعة أسابيع؛ ولكن عندما أعلن قرار الإمبراطور بشأن المراسيم في أغسطس تم الاستغناء عن "الأشياء التي لا غنى عنها"، وبعد بضعة أشهر تم تقديم الرفض المطلق لأي تعويض عن السلب بموجب مرسوم رامبوييه[٣].

---

(1) Gay Sydney Howard, American Statesmen. James Madison, Houghton, Mifflin and company, Boston, 1884.P.295.

(2) Commager H.S., Op.Cit., P.204.

(3) Gay Sydney Howard, Op.Cit., P.296.

وهكذا طلب من بريطانيا التخلي عن أحد أهم حقوقها البحرية، بالاعتراف بأن أمر الحصار المعني هو أحد أهم المراسيم التي تنتهك تجارة الولايات المتحدة، على الرغم من أنه لم يتم النظر فيه من قبل في المفاوضات السابقة؛ وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكى قد وافق مؤخرًا على إلغاء قانون عدم التدخل، بشرط وحيد وهو إلغاء الأوامر الصادرة في المجلس؛ وبذلك تم الاعتراف بوضوح بأن هذه الأوامر هي المراسيم الوحيدة التي تقع ضمن تفكير القانون الذي تصرف بموجبه. وبعد تقديم هذا الاقتراح أرسل وزير الخارجية الفرنسي برسالة إلى الوزير الأمريكى في باريس في ٥ أغسطس ١٨١٠ بأن مرسومي برلين وميلان قد تم إلغاؤهما، وأن العمل بهما سيتوقف اعتباراً من اليوم الأول من شهر نوفمبر التالي، بشرط أن يلغي جلالته أوامره في المجلس، ويتخلى عن مبادئ الحصار الجديدة؛ أو أن الولايات المتحدة سوف تعمل على احترام حقوقهم؛ وهذا يعني أنهم سيقاومون الإجراءات الانتقامية لبريطانيا[١].

وبالرغم من أن إلغاء المراسيم الفرنسية المعلنة على هذا النحو كان مشروطًا بشكل واضح، إما بالتنازلات التي ستقدمها بريطانيا، أو التدابير التي يتعين أن تتبناها الولايات المتحدة، فقد عدَّ الرئيس الأمريكى الإلغاء أمرًا مطلقًا. وتحت هذه الذريعة تم فرض قانون عدم الاستيراد بشكل صارم ضد بريطانيا، بينما تم استقبال السفن الحربية والتجارية للعدو، إلى الموانئ الأمريكية[٢].

٣. قانون ماكون رقم ٢ لعام ١٨١٠: Macon's Bill Number2 (1810)

نظرًا لعدم نجاح قانون عدم التدخل فقد قام ماديسون باستبداله بقانون ماكون رقم٢ لعام ١٨١٠، وقد تضمن هذا القانون ما يأتي: ستعيد الولايات

(1) The London Gazette, 9 January, 1813.p.75. ; Gay Sydney Howard, Op. Cit., P.294.

(2) The London Gazette, 12 January, 1813.p.83.

المتحدة تجارتها مع كل من الدولتين، ولكنها ستمتنع عن التجارة مع عدو الدولة التي تلغي أولاً قيودها على السفن الأمريكية. وحاول نابليون أن يكسب الولايات المتحدة إلى جانبه ضد بريطانيا، لأنه أعلن إلغاء مرسوم ميلان إذا ألغت بريطانيا أوامر المجلس ضد فرنسا(١).

وتم تمرير قانون ماكون رقم ٢ لعام ١٨١٠ بعد انتهاء صلاحية قانون عدم التدخل، وقد نصت على أنه إذا قامت بريطانيا أو فرنسا بتعديل أو إلغاء الأفعال التي تنتهك " التجارة المحايدة للولايات المتحدة "، فيمكن إحياء عدم التدخل ضد الدولة الأخرى.(وبالفعل تم إحياؤها لاحقًا ضد بريطانيا بعد وعد فرنسي بإلغاء المراسيم المفروضة برغم عدم تنفيذ الاتفاقية الفرنسية)(٢). كما نص القانون أيضًا على أنه اعتبارًا من تاريخ هذا القانون وبعده، لن يسمح لأي سفينة بريطانية أو فرنسية مسلحة بدخول الولايات المتحدة، أو الميناء أو المياه الخاضعة للولاية القضائية للولايات المتحدة، إلا عندما يضطروا للدخول بسبب الشدة، أو عندما يتم تكليفهم بإرسال رسائل أو أعمال من حكوماتهم، أو القدوم لنقل الرسائل(٣).

وفي خريف عام ١٨١٠ كانت العوائق أمام التجارة سارية، كما استمر الارتباك في فبراير ١٨١١عندما تم تمرير قانون عدم الاستيراد مما سمح بالتجارة الأمريكية مع أوربا، ولكن لم يتم استيراد السلع البريطانية لهذا البلد. وفي أبريل من عام ١٨١٢ أعيد فرض الحظر الكامل وظل ساريًا حتى ١٩ يونيو عندما أعلنت الحرب(٤).

---

(١) محمد محمود النيرب: مرجع سابق.ص ١٥٠.

(2) Syrett Harold C., Op.Cit., Pp.157, 158.

(3) Commager H.S., Op.Cit., P.204.

(4) Heaton Herbert, Op.Cit., P.193.

٤.قانون عدم الاستيراد فبراير ١٨١١: Non Importation Act 1811

في أوائل عام ١٨١١ استجاب ماديسون لإعلان نابليون، وأعلن منع التجارة مع بريطانيا. فقد نص قانون ٢ فبراير ١٨١١ صراحة أنه إذا ألغت بريطانيا مراسيمها أو عدلتها، ينبغي للرئيس أن يعلن ذلك، ولكن إلى أن يصدر هذا الإعلان، ينبغي أن يدخل قانون ١٨٠٩ الذي يحظر الاستيراد حيز التنفيذ، وأن ينفذ فورًا ضد بريطانيا. ومن الواضح أن حكومة الولايات المتحدة كانت تخدع نفسها بأنها مخولة باستخدام عقوبة عدم التدخل ضد محارب ينتهك حقوقه المحايدة، وأن العقوبة قد تستخدم ضد جميع المخالفين للقانون أو ضد الشخص الذي كان يخطئ[١].

وقد رأى جون هاو الجاسوس البريطاني" أنه إذا استمرت قوانين الحظر وعدم الاستيراد كما استمرت في العام الماضي، فإن بريطانيا العظمى قد تقابل نظام عدم الاستيراد، بحظر استيراد جميع المواد التي تسمح بها القوانين. ولكن إذا حدث نظام عدم التدخل، فحتى الحرب لا ينبغي أن تحدث، فلن تكون هناك حاجة إلى أعمال تقييدية من جانبنا"[٢].

وبموجب رسالة من وزير الخارجية مونرو إلى الوزير البريطاني فوستر مؤرخة في ٢٣ يوليو ١٨١١ جاء فيها أنه إذا تم إلغاء الأوامر الصادرة عن المجلس عام ١٨٠٧، فإن الحصار الذي فرض في شهر مايو من العام الماضي سيتوقف ... كما سيؤدي إلى الإنهاء الفوري لقانون عدم الاستيراد بموجب السلطة المخولة للرئيس

---

(1) Chamberlain Joseph P., Op.Cit., P.73.

(2) [Endorsed:] In Presidents Croke 7 Jan I809 [Copy] XIII. Howe to Prevost or Croke. In: Secrets Reports of John Howe, 1808, The American Historical Review, Vol.17, No.2, (Jan., 1912), P. 350.

لهذا الغرض[١]. وفي نوفمبر ١٨١١ دعا ماديسون الكونجرس إلى الانعقاد مبكرًا، وحثه على السماح بتعزيز الجيش والبحرية... وخلال الأشهر الأولى من عام ١٨١٢ أصبح مقتنعًا بأن بريطانيا ستظل ملتزمة بالقيود التي فرضتها. ولم يقدم توصية صريحة للحرب، ولكن ذكره للأعمال العدائية البريطانية لم تترك مجالاً للشك في أنه كان يدعو للحرب[٢]. وفي يونيو ١٨١٢ أعلنت بريطانيا إلغاءها لأوامر المجلس وذلك تحت ضغط طبقة التجار فيها، وخوفًا من نشوب حرب مع الولايات المتحدة. ولكن محاولة التسوية بين البلدين جاءت متأخرة، لأن الكونجرس كان قد أعلن الحرب على بريطانيا قبل أن تصل الأنباء إلى الولايات المتحدة بإلغاء بريطانيا لأوامرها في المجلس[٣].

وهكذا طوال شتاء ١٨٠٨ – ١٨٠٩ تسآل الكونجرس ماذا بعد؟ لقد انتهت **الخطة الأولى**: وهى عدم الاستيراد الجزئي دون الحصول على محاكمة عادلة. و**الخطة الثانية**: وهي عدم الاستيراد الجزئي والحظر الكامل، وكانت قد وعدت بالكثير ولم تحقق سوى القليل لدرجة أنه كان محكومًا عليها بالفشل اقتصاديًا وسياسيًا. وبقيت خطتان أخريان قيد التجربة، مع فاصل بينهما. كانت **الخطة الثالثة**: عبارة عن عدم اتصال كامل مع المحاربين، ولكن الاتصال الحر مع بقية العالم. فالسفن الأمريكية يمكن أن تذهب إلى أي مكان باستثناء الموانئ البريطانية والفرنسية. وكانت الموانئ الأمريكية مغلقة تمامًا أمام السفن والبضائع البريطانية والفرنسية، حتى لو كانت الأخيرة تأتي في سفن محايدة. وهكذا تم استبدال عدم الاستيراد الجزئي بفرض

(1) No.59. Extract of a letter, From Mr.Monroe, Secretary of State, to Mr. Foster, dated, July 23, 1811. In: Report of the Committee of the House of Representatives of Massachusetts on subject of Impressed Seamen! With the Evidence and Documents.P.83.

(2) Greenstein Fred I, Op.Cit., P.56.

(٣) محمد محمود النيرب: مرجع سابق. ص ١٥٠.

حظر كامل على جميع البضائع البريطانية، وعلى جميع المنتجات الاستعمارية البريطانية، وعلى جميع الواردات من الإمبراطورية الفرنسية أو المناطق المحتلة؛ بينما تم إغلاق السفن البريطانية والفرنسية أيضًا. لكن الخطة قوبلت بوعد بالتسامح مقابل التخلي عن المراسيم أو الأوامر في المجلس بقدر ما تنتهك التجارة المحايدة للولايات المتحدة. وفي ٢ فبراير ١٨١١ دخلت **الخطة الرابعة**: حيز التنفيذ ولم تكن السياسة الجديدة هي عدم الاستيراد القديم لعام ١٨٠٩ بل كانت نصفها فقط بمنع دخول جميع سفن وسلع الإمبراطورية البريطانية، وتركت السفن والبضائع الأمريكية حرة في الذهاب إلى بريطانيا. وهكذا كانت في النهاية سياسة بسيطة وكاملة وغير استيرادية. يمكن لبريطانيا أن تشتري، لكن لا تبيع. كان بإمكانها استيراد المنتجات الأمريكية، ولكن ليس في الموانئ البريطانية. لم تستطع إرسال بضائعها إلى الولايات المتحدة، حتى داخل السفن الأمريكية، ولا يمكن لأي محايدين إحضارها كممتلكاتهم الخاصة. حتى نابليون لم يستطع ابتكار خطة أفضل لاستنزاف الموارد التجارية والمالية للعدو[١].

وناقش ممثلو الأمة مزايا عدم الاستيراد، وعدم التدخل، وعدم الاستيراد المحدود لمدة ثلاثة أسابيع. وكان جون راندولف John Randolph المنشق الجمهوري من فرجينيا هو المعارض الرئيس لهذه الإجراءات. وأدان المقترحات ووصفها بأنها إجراءات حرب مقنعة. ولم يقدم راندولف أي حل، لكنه شعر أن عدم الاستيراد وعدم التدخل لن يؤديا إلا إلى الحرب. ورفض هذه التدابير معارضون آخرون بسبب تأثيرها السلبي على الاقتصاد الأمريكي، أو لأنها كانت تهدف حقًا إلى إفادة التجار الأمريكيين وليس البحارة الأمريكيين، أو لأن القرارات التجارية ساعدت بشكل غير مباشر المجهود الحربي لنابليون وبالتالي انتهكت الحياد الأمريكي. ومن ثم لم تحقق مثل هذه القيود التجارية الضيقة الكثير.

(1) Heaton Herbert, Op.Cit., Pp.191,192,194.

وفي النهاية وسعت الحكومة الفيدرالية بشكل كبير جهودها في مجال الإكراه الاقتصادي، وهو ما آمن به أتباع جيفرسون باعتباره أداة مساومة فعالة[١].

رابعًا: أثر القوانين على الاقتصاد والمجتمع الأمريكي:

أكد المؤرخون أن الحظر كان له على الأقل ثلاث عواقب مهمة على الاقتصاد الأمريكي تمثلت في أن الحظر قد تسبب في ركود اقتصادي حاد، وزيادة كبيرة في مستوي التهريب بين الولايات المتحدة ودول أخرى، كما كان له دورًا فعالاً في إحداث توسع في التصنيع المحلي، والذي كان بداية لانطلاق الولايات المتحدة نحو طريق الاكتفاء الذاتي[٢]. هذا بالإضافة إلى مساهمته في الخوف من انفصال الولايات وإمكانية اندلاع حرب أهلية.

١. الركود الاقتصادي :

اعتقد جيفرسون أنه كان يعاقب بريطانيا، ولكنه في الواقع كان يساعدها في فرض الحصار على جميع دول أوربا، ومنحها " احتكارًا منتصرًا لتجارة العالم". وفي **مدينة سالم** قام الجمهوريون بحملة هائلة تتعلق بسوء معاملة السفن والبحارة من قبل القراصنة والسفن الحربية الأجنبية. وعلى الرغم من أن الناخبين الأقل ذكاءً كانوا حريصين على إظهار أن الأجانب لا يستطيعون الاستمرار بدون التجارة الأمريكية، فقد أصبح واضحًا مع مرور الوقت أن البريطانيين قد استفادوا من الحظر بدلاً من تدميرهم[٣].

---

(1) Wolf Joshua J. The misfortune to get pressed: the Impressments of American Seamen and the Ramifications on the United States, 1793-1812, (PhD: the Temple University Graduate Board, July 2015).Pp.191, 195.

(2) Fenstermaker J. Van & Filer John E., Op.Cit. , P.163.

(3) Philips James Duncan, Op.Cit., P.469.

أما بالنسبة لوضع البحارة في سالم والتي كانت تعتمد بشكل كامل على الشحن، فقد عانى البحارة الذين تقطعت بهم السبل في الداخل والذين كانوا يتوقعون الإبحار قريبًا من نفاذ أموالهم. وعندما تباطأ عدد الوافدين تمكن عمال الشحن والتفريغ من العثور على القليل من العمل. أما معظم الصيادين وتجار الساحل، فقد قيدوا قواربهم وتركوها تتعفن في الأرصفة. كما توقف بناء السفن في سالم – والتي كان بها ثلاثة أحواض كبيرة ومزدحمة لبناء السفن– ولم يتم إطلاق أي سفينة في عام **١٨٠٨**، وأطلقت واحدة أو اثنان فقط عام **١٨٠٩**. كذلك توقف صانعو الشراع والحدادون عن العمل، هذا باستثناء بعض المدابغ التي كان يعمل بها عدد قليل من الرجال وحدائق الخضراوات المنزلية الصغيرة. ومع حلول فصل الربيع امتدت المشاكل إلى الريف حيث اكتشف المزارعون أن الصواري والساريات وألواح البلوط التي عملوا عليها بشق الأنفس خلال أشهر الشتاء لأحواض بناء السفن لم تعثر على سوق. ولم يعد موردو السفن الذين كانوا يزودون السفن راغبين في الحصول على براميل لحم الخنزير المملح للمزارعين ولحم البقر المملح الذي كان الغذاء الأساسي لأطقم السفن[١].

وفي **نيو إنجلاند**، أدى الحظر إلى ركود الاقتصاد، وأثار استياء عميق لمواطنيها ضد الحكومة الفيدرالية. وتجلت المعارضة في الالتماسات والتهريب وحتى العنف الصريح. لقد بدأوا في التشكيك في شرعية الحكومة الفيدرالية، وسنوا نوعًا من الإلغاء الشعبي ووضعوا الأساس لكتلة موحدة من المعارضة. وبمجرد أن حظرت الحكومة التجارة البرية مع كندا، بدأ الاقتصاد الزراعي في نيو إنجلاند بأكمله في المعاناة. وفشل المزارعون الغربيون في نقل فوائضهم، التي بدأت تتعفن في مخازنها، وأصبحت السلع المستوردة نادرة. وطلبت العديد من المناطق الداخلية الإغاثة من حكومتهم. كما اعتاد سكان نيو إنجلاند على رؤية السفن باستمرار، مما

(1) Ibid.P.470.

يرمز إلى ازدهارهم المتزايد، ولكن تم سحب هذه السفن نفسها إلى الموانئ والأنهار الصغيرة للحفاظ على سلامتها من الطقس، وكانت تتحلل أثناء انتظارها لاستئناف التجارة[١].

وبينما كان هناك الكثير من التذمر من قبل المجموعات الاقتصادية المهتمة بشكل حيوي من جميع الأحزاب، مثل التجار والبحارة والمزارعين في نيو إنجلاند، جاءت أقوى معارضة من الفيدراليين الذين كانت عادتهم معارضة أي عمل من قبل الإدارة. صحيح أن الجنوب الذي أيد بشدة الإجراء كان أكثر القطاعات تضررًا، لأنها شعرت بآثار الحظر في خسارة سوق القطن لديها ولم يكن لديها مصنعون، كما فعلت نيو إنجلاند والولايات الوسطي للاستفادة منه. أما بالنسبة للفكرة القائلة بأن القادة الديمقراطيين الجمهوريين في نيو إنجلاند كانوا فاترين في دعمهم لهذا الإجراء فهو فكرة خاطئة، فلم يتم وضعهم في موقف دفاعي، لكن دعمهم للإدارة كان أكبر مما كان عليه في فترة ولاية جيفرسون الأولي الهادئة نسبيًا. لقد أيدوا الحظر بحماس كما عارضه أعداؤهم. كان هناك شيء واحد مؤكد فمهما كان قرار الرئيس فإن الفيدراليين سيعارضونه تمامًا. فإذا اختار الحرب، فسوف يسمونها حرب لا داع لها. وعندما اختاروا السلام، أعلنوا أنه حتى الحرب ستكون أفضل من السلام مع الحظر[٢].

وفي ربيع عام ١٨٠٨ كتب جيفرسون قائلاً :" يبدو أن الحظر قد تمت الموافقة عليه، حتى من قبل الفيدراليين في كل مكان باستثناء (نيو إنجلاند). وهو في الواقع الورقة الأخيرة التي يجب أن نراهن عليها، باستثناء الحرب. ولكن إذا لم يحل السلام، في أوربا، وإذا لم توافق فرنسا وانجلترا على سحب مراسيمهما وأوامرهما، فإن هذا شر أعظم من الحرب". كما أدى الكساد التجارى في نيو إنجلاند إلى زيادة

(1) Knecht Rachel, Op.Cit., Pp.14,21,24,25.

(2) Wolford Thorp Lanier, Op.Cit., Pp.36,41.

نفوذ الفيدراليين. وظهرت الصحف في حالة حداد وصرخت مطالبة بالمقاومة والانفصال معلنة: "من الأفضل أن نعاني من بتر أحد الأطراف بدلاً من خسارة الجسد كله". ونادت الاجتماعات أن " المقاومة ستصبح فضيلة من الدرجة الأولى". وطالبت" بالتخفيف من الإجراءات غير الدستورية التي اتخذتها الحكومة العامة"[١].

أصبحت الآثار السيئة للحظر أكثر وضوحًا، ففي ٧ يناير عام ١٨٠٨، سار مائة بحار عاطل عن العمل حديثًا في شوارع **بوسطن** احتجاجًا على الحظر، ولكن لم يكن لديهم الخبز ولا العمل الذي يطالبون به. كما أكد مستر لويد في كلمته التي وجهها إلى مجلس الشيوخ في ٢٥ نوفمبر ١٨٠٨ موقف سكان بوسطن من الحظر قائلاً :" لقد انتهكت بريطانيا حقوقنا المحايدة: فقد اشتكى سكان بوسطن إلى حكومتهم بعبارات واضحة، وطالبوها بتوفير الحماية والتعويض ضد بريطانيا"[٢].

لقد اتخذت الولايات الوسطى موقفًا وسطًا من الحظر، فلم يكن هناك خط فاصل بين الموافقة والمعارضة، وقد تعاطفت مع جيرانها من الشماليين والجنوبيين. على سبيل المثال تعاطفت نيويورك مع نيو إنجلاند. كما شعرت المناطق الزراعية شمال **ولاية نيويورك** بضائقة اقتصادية حيث اختفت أسواقهم عبر الأطلسي، ووجد المزارعون فائض إنتاجهم يتراكم على أيديهم حيث كتب أحدهم إلى شقيقه " إن هذا الجزء من البلاد بدأ يشعر بالآثار المحرجة للحظر. لقد دمر سوق منتجاتهم، ولاسيما الأواني واللؤلؤ الذي كانوا يعتمدون عليه بشكل أساسي". هذا في حين قدمت غرب نيويورك أكثر الإعلانات تناقضًا فيما يتعلق بأثر الحظر. فقد أعربت عريضة مقدمة من مقاطعة أونتاريو – مؤرخة في ١٠ أكتوبر ١٨٠٨

(1) Donovan Frank, Op.Cit., Pp.192-194.

(2) Knecht Rachel , Op.Cit., P.21;MR.LLoyd's Speech in the Senate of the United States, November 25, 1808.P.11. Library of Congress

وموقعة من قبل **١٣٦٥** شخصًا-عن أسفها عن «عدم وجود أي فرع من فروع النشاط الزراعي، فهل نجد أرباحنا المعتادة» والشعور بالحزن لأن الصناعة الصاخبة لمجتمع رائد كانت تفسح المجال لـ «نشاط مقيد وكئيب». وفي مواجهة هذه المظالم يمكن لمراسل جيفرسون أن يكتب من مقاطعة نياجرا المجاورة قائلاً:"وفيما يتعلق بالحظر يوجد اختلاف بسيط في الرأي في هذا المجال، مع استثناءات قليلة، ويعد هذا التدبير، سواء من حيث أصله أو مدته، أحكم تدبير كان يمكن للإدارة أن تلجأ إليه وتلتزم به في ظل الظروف السابقة والحاضرة "[١].

وفي **٢٦** يناير عام **١٨٠٨** تطورت معارضة كبيرة للحظر في جميع أنحاء نيويورك لذلك رأى الحاكم دانيال دي تومبكينز(**١٨٠٧-١٨١٧**) Daniel D.Tompkins أنه من المستحسن التعبير بإسهاب عن آرائه حول هذا الموضوع فقد جاء للدفاع عن الرئيس فيما يخص قانون الحظر قائلاً : " إن الإجراءات التي اعتمدتها الهيئة التشريعية الوطنية لن تكون محايدة تجاه الدول المتنازعة في أوربا فحسب، بل ستعتمد أيضًا على حماية البحارة لدينا والحفاظ على بضائع مواطنينا، إذًا أصبحت مناشدة السيف أمرًا لا مفر منه، وفي مثل هذه الحالة ستؤمن ممتلكات ذات قيمة هائلة في بلدنا، الذي لولا الحظر، لكان قد أثرى خزائن العدو ذاته الذي قد يتعين علينا أن نتصدى له ... ومن ثم فإن كل عقل حر صريح سيعزو فرض الحظر إلى الرغبة الصادقة في تجنب التدخل في الحرب الأوربية، وحماية البحارة وتأمين ممتلكات مواطنينا"[٢].

وكانت المدن التجارية أول من شعر بالضغط حيث كتب روفوس كينج Rufus King من نيويورك إلى عضو مجلس الشيوخ بيكرينج قائلاً:" ليس لدي

---

(1) Sears Louis Martin, " The Middle States and the Embargo of 1808", The South Atlantic quarterly, Vol. XXI, No. 2, April, 1922.Pp.152,153.

(2) Irwin Ray W., Op.Cit., Pp.313, 314.

وقت لإعطائك نظرة على الخراب والضيق الذي نتج عن توقف التجارة في هذه المدينة. إن حالات الإفلاس تتبع بعضها البعض يوميًا، وانعدام الثقة السائد بين رجال الأعمال يجبر الكثيرون على التوقف عن الدفع". كما كتب شخص آخر أكثر تفاؤلاً وربما كان جمهوريًا " نحن هنا نعيش في نوع من الهدوء ... لدينا القليل لنفعله والعديد من المنازل التي يجب تركها، والقليل من المال الذي يمكن الحصول عليه". في حين كتب جون هاو John Howe العميل السري البريطاني لحاكم كندا " إن ما يزيد عن ٨٠ منزلاً قد تحولت بالفعل إلى الإفلاس، خمسمائة شراع من السفن، أكبرها السفن والمراكب، ملقاه بلا فائدة على أرصفة المدينة"[١].

كانت **ولاية ديلاوير** من بين الولايات الوسطى الأكثر عداءً للحظر. فقد عارض وفد ولاية ديلاوير بأكمله الحظر في الكونجرس باستمرار. وعارض السناتور وايت White قانون الحظر. وانضم إليه زميله بايارد Bayard في معارضة مختلف التعديلات الرامية إلى جعله فعالاً. وفي مجلس النواب، كان فان دايك Van Dyke ، المندوب الوحيد من ولاية ديلاوير، معاديًا جدًا لأي نوع من القيود لدرجة أنه لم يصوت لصالح القانون الذي ألغى الحظر. كانت ديلاوير مركزًا تجاريًا ومعقلاً للفيدرالية، ومن ثم فقد أدركت أن الحظر كان بمثابة هبة من الله إلى الفيدرالية، التي كادت أن تهلك بسبب مشكلة حقيقية مع الجمهوريين[٢].

وفي **ماساتشوستس** وحدها وقع حوالى **٥٥٧١** شخص على عريضة تطلب إلغاء الحظر. وتم إرسال مجموعة من القرارات إلى الرئيس بعد أقل من خمسة أشهر تطلب إلغاء الحظر. وقرر اجتماع في مدينة سالم أن الدافع وراء الحظر هو التعاون مع طاغية أوربا في تدمير السيادة الأمريكية. كما عارض الفيدراليون الحظر بالكلمات إن لم يكن بالفعل فقد حثوا الكثير من البحارة والتجار والمزارعين على إرسال

(1) Harrington Virginia D., Op.Cit.,P.145

(2) Sears Louis Martin, Op.Cit. , Pp.162,163.

التماسات إلى الرئيس لدرجة أنه أجبر للرد عليها. هذا بينما كانت تعقد مؤتمرات المقاطعات الديمقراطية في جميع أنحاء ولاية ماساتشوستس لتقديم قرارات لدعم الإدارة فكان أحدها يوافق على جيفرسون كفيلسوف عظيم ورئيس عظيم، والآخر يؤيد الحظر باعتباره أفضل وسيلة للحفاظ على السفن من الدمار والأمة من الحرب. وكان لهجمات بيكرينج على الحظر قبل انتخابات أبريل عام **١٨٠٨** ورسالته التي نشرت عن الحظر- والتي جاء فيها"الحظر الوشيك لحرب غير ضرورية ومدمرة"- تأثيرها على الانتخابات(١).

وفي اجتماع في بلدة **فيرمونت** Vermont قدموا التماسًا إلى الكونجرس للحصول على المساعدة، واشتكوا من أن منتجاتهم، «ذات الطبيعة القابلة للتلف بشكل أساسي، منعت من الذهاب إلى سوق مربحة» بسبب الحظر. وفي **أمهرست** Amherst، ماساتشوستس، كان الشعور نفسه؛ حيث كتب مجموعة من الرجال رسالة إلى جيفرسون مباشرة، ربما على أمل أن تؤثر عليه محنة المزارعين. وأكدوا له أن "الكارثة لا تزال تنتشر أكثر والأماكن الداخلية بدأت بالفعل تشعر بشدة بتأثيرات الحظر" حيث "يهلك كل فائض منتجاتنا على أيدينا"(٢).

لقد أثرت عدة عوامل على ردود فعل سكان **فيرجينيا** تجاه الحظر. وغالبًا ما استخدم سكان فيرجينيا عمليات الحظر أو التهديد بالحظر خلال الفترة الاستعمارية تأكيدًا على استقلالهم الاقتصادي عن إنجلترا، وفي عام **١٨٠٧** ما زالوا يتذكرون بفخر كيف كانت مقاطعة البضائع البريطانية بمثابة مقدمة للثورة الأمريكية. كما أثر توسع ثروة فيرجينيا، خاصة في الأجزاء الشرقية من الولاية، مدفوعاً بتصدير السلع الزراعية، على سكان فيرجينيا. وبالاقتران مع قانون عدم الاستيراد، كاد الحظر أن يلغي التجارة الدولية التي أثَّرت فرجينيا والأمة. وأشادت

(1) Wolford Thorp Lanier, Op.Cit., Pp.47-51.

(2) Knecht Rachel, Op.Cit., Pp.24,25.

الصحف الجمهورية في فرجينيا بالحظر. وكتب أحد الصحفيين ويدعى توماس ريتشي Thomas Ritchie "إننا نؤمن إيمانًا راسخًا، أيضًا أنه سيساهم في إحساس الدول الأوروبية بالعدالة". وبالنسبة للجمهوريين الذين لم يعودوا يرغبون في حرب فورية ضد بريطانيا، وفر الحظر أرضية وسط جذابة بين الحرب والسلام الخاضع. أما الصحف الفيدرالية فقد تنبأت بحدوث كارثة[١].

ومع سن تشريعات الحظر، شهد الأمريكيون ضائقة اقتصادية غير مسبوقة وانخفاضات حادة في العمالة، خاصة في الشمال الشرقي. وكتب المئات إلى جيفرسون يعبرون عن قلقهم وإحباطهم وغضبهم من هذه السياسات وطالبوا الإدارة بتغيير موقفها. فقد أراد أولئك الذين اختاروا الكتابة إلى رئيسهم استحضار التغيير من خلال تفصيل شدة معاناتهم وتحديد كيفية تأثير قوانين الحظر سلبًا على أسرهم وسبل عيشهم. وقد أظهرت الردود الأولى على الرئيس مستوى معين من الاحترام واللياقة، ولكن مع تقدم الوقت وآثار تشريعات الحظر التي أثرت سلبًا على عشرات المجتمعات المحلية والمحليات في جميع أنحاء البلاد، تغيرت ردود فعل المواطنين على موقف جيفرسون بشكل كبير. فعلى سبيل المثال كتب جون لين جونز John Lane Jones : "أيها الشرير الجهنمي كم من الوقت ستحتفظ بهذا الحظر الملعون لتجويعنا نحن الفقراء. يجب عليك إما أن توقف هذا الحظر وتنقذنا نحن الفقراء من الجوع، أو تمنحنا بعض الإغاثة. سأرتكب جريمة قتل من أجل المال. أنا لا يمكن أن أحصل على شيء عن طريق التسول". كما صاغ تاجر من نيويورك إحباطات مماثلة قائلاً: " لقد انتظرت بصبر عظيم لمدة ستة أشهر، أو أكثر، أفكر في أن تجربتك الحمقاء في الحظر ستصل إلى النهاية، لكن لا يمكن اكتشاف نهاية لها. أرغب في إرسال سفني إلى البحر لإنقاذ ممتلكاتي. ربما كانت تعليماتك

(1) Kinzie John George, Virginia Embargoed: The Economic and Political Effects of the 1807-1809 Embargo on Virginia, (Master of Arts: The College of William and Mary in Virginia, 1995).Pp.2, 19, 20.

بشأن الحظر مفيدة وجيدة، لكن نظراً لاستيائي منها، لا أشكرك عليها. وكما أن لديك القوة لتنفيذ الحظر، لديك القدرة لإلغائه. أنا سيدي صديقًا للتجارة ولست صديقًا لإدارتك". وهدده آخر بأنه سوف ينضم إلى صفوف الانجليز ويقاتل ضده " آمل، سيدي المكرم، أن تسامح الطريقة المفاجئة التي كتبت بها هذا. لكن إذا قبضت عليك هناك اعتني برقبتك المكرمة". تلقى الرئيس جيفرسون مئات الرسائل التي تنقل آراء مماثلة، لكن الإدارة أكدت أن الحظر المفروض على بريطانيا هو السبيل الوحيد لضمان أمن الأمة والرخاء الاقتصادي الطويل الأجل[١].

٢.التهريب :

كانت هناك انتهاكات عديدة للحظر وتعاطف كبير مع المخالفين على طول الحدود الكندية. فقد كان سكان نيويورك[٢] المناهضون للحظر لديهم متحدثًا جريئًا هو بارينت جاردينير Barent Gardenier الذي أرجع السياسة الخارجية بأكملها إلى النفوذ الفرنسي حيث ذكر في خطاب له أن هناك يد خفية تحرك السياسة الأمريكية قائلاً: " يبدو لى، يا سيدى، أننا نسير خطوة بخطوة ، ولكن بيد غير مرئية، تدفعنا إلى الأمام بنوع من التعويذة، تؤدي إلى خراب بلادنا". وعندما أطلق

---

(1) Newbold Stephanie P., Op.Cit., Pp.47-49.

(٢) كان لنظام نابليون القاري، وحصار إنجلترا تأثير واضح على نشاط الشحن في منشآت نيوبورت Newport فقد كشفت قوائم الطاقم لعامي ١٨٠٧و١٨٠٨ أن عددًا أكبر من السفن القادمة من نيويورك استخدمت نيوبورت كنقطة طرفية. كما كشفت الوثائق أن الأفراد السود كانوا يشكلون ٥٠٪ أو أكثر من أطقم العمل حيث لعب البحارة السود دورًا هائلاً في التجارة الخارجية للولايات المتحدة في مدينة نيوبورت كأحد الموانئ الشمالية، وبالتالي فهو أقل رهنًا بالعادات والقوانين المقيدة عنصريًا المفروضة على الموانئ الجنوبية. للمزيد انظر:

Putney Martha S.," Black Merchant Seamen of Newport, 1803 – 1865: A case study in foreign Commerce", The Journal of Negro History, Vol.57, No.2, (Apr.1972), Pp.156-161.

جاردينير على نابليون اسم اليد غير المرئية، نشأ اضطراب، ولكن سُمح له بالمضي قدمًا في حديثه، وعندما عاد إلى مقعده في الكونجرس لم يغير أفكاره. وتحدث بعد ذلك عن فقدان النفوذ الأجنبي والمزيد من الإصابات المحلية، ودافع بوجه خاص عن سكان شمال نيويورك لحركة المرور الخاصة بهم مع كندا. ثم أعلن مرة أخرى أن الحظر وأعمال عدم الاستيراد هي بمثابة حرب[١].

كما كان الشحن المشروع مضطربًا، مع ممارسة التهريب بطريقة صارخة بين نيويورك وكندا حيث تم نقل كميات كبيرة من البوتاس والدقيق ولحم الخنزير والأخشاب إلى الحدود الكندية بواسطة مركبات صغيرة وكانت تجارة مربحة للغاية. كما أرسل الحاكم تومبكينز إلى الرئيس جيفرسون برسالة يحثه فيها على ضرورة إرسال طابع قانوني مختص للأماكن التي تعاني من انتهاكات قوانين الحظر بهدف إدانة المجرمين في محاكم الولايات المتحدة. وكانت أنشطة الحاكم في المساعدة على فرض الحظر، وتوفير دفاع أكثر ملاءمة ضد الغزو المحتمل للدولة في حالة الحرب، عديدة ومتنوعة، وشملت حث سكان نيويورك على قبول الحظر، والتحقيق في التهريب، وإرسال الميلشيات إلى المناطق الساخطة على طول الحدود، والتعاون الوثيق مع الإدارة الوطنية والهيئة التشريعية للولاية في الحصول على المخازن العسكرية ومواقع التحصينات[٢].

أثبت قانون الحظر الصادر في **٢٢** ديسمبر عدم فعاليته في عرقلة التجارة حيث استغل بعض الأمريكيين انخفاض أسعار البضائع (خاصة الدقيق) في الولايات المتحدة والسعر المتضخم في الممتلكات البريطانية لتهريب البضائع عبر الحدود الأمريكية. ففي جزر الهند الغربية، على سبيل المثال، لم يقم السكان بجمع الحبوب الخاصة بهم واعتمدوا على الإمدادات الأمريكية والأسعار المتدهورة. وقد ذكرت

(1) Sears Louis Martin, Op.Cit.,Pp.156,157.

(2) Irwin Ray W., Op.Cit., Pp.315 – 318.

صحيفة فيرجينيا أرجوس Virginia Argus " أن التجار في هافانا سيدفعون أربعة وعشرين دولار لكل برميل دقيق، ثمانية عشر دولارًا في بورت ماريا، جامايكا، وأربعة عشر دولارًا في سانت كروا. وفي الوقت نفسه، أصبح بإمكان التجار شراء الدقيق بسعر أربعة دولارات للبرميل في ريتشموند". وبناءً على اقتراح الرئيس جيفرسون، قام الكونجرس بتعديل قوانين الحظر عدة مرات لمنع التهريب[١].

كانت جزيرة أميليا Amelia Island – وهي مستوطنة (محايدة) في أقصى شمال إسبانيا على ساحل فلوريدا الأطلسي – حلقة مهمة في سلسلة صاغها التجار المغامرون لتجاوز القيود التجارية الأمريكية. وقد شهدت السنوات التي سبقت حرب **١٨١٢** طفرة تجارية في شرق فلوريدا ومعها ازدهار مؤقت لم يلاحظه المسئولون الأمريكيون. ومن ثم كانت الأرض قبالة الساحل الشمالى لفلوريدا هي الوجهة التي بدأت من لندن وليفربول لالتقاط الشحنات الأمريكية. وكان الإتجار غير المشروع[٢]، بصرف النظر تمامًا عن التوسع التجاري في حقبة الحظر، الرابط الرئيس للعالم الخارجي لسكان ميناء القديس أوغسطين والساحل الشرقي لفلوريدا. كما سيطرت صادرات القطن على النشاط التجاري للأراضي، إضافة إلى الأخشاب والأرز والقطران والبوتاس، ومع قطع التجارة مع الولايات المتحدة

---

[1] Kinzie John George, Op.Cit., P.21.

[٢] وعادة ما كان يتم استيراد البضائع بشكل رئيس من الولايات المتحدة ويعاد تصديرها من شرق فلوريدا إلى أوربا. وقد وصل عدد كبير من السفن من أوربا وفي أغلب الأحيان من إنجلترا كانت تحمل سلعًا صناعية مثل القماش واستبدلتها بصناعات حديدية. ومع ذلك فإن معظم السفن التى وصلت من أوربا لم يتم تسجيلها في وثائق مصلحة الجمارك في جزيرة أميليا، فقط السفن التى تحمل شحنات يجب أن تقدم إقرارات جمركية. كما أن معظم السفن التي تبحر إلى الولايات المتحدة لا تحمل سوى شحنات ضئيلة إن وجدت. ولم يكن هناك تبادل بسيط للبضائع بل كان التهريب المستمر في شرق فلوريدا عملية رئيسة يتم فيها تبادل الأرباح. كما كان هناك بعض التهريب من جزر الهند الغربية إلي نيو أورلينز والموانئ الجنوبية الشرقية، جزيرة أميليا، ونهر سانت ماري على الحدود بين جورجيا وفلوريدا. انظر:

Ward Christopher Op.Cit., P.170; Heaton Herbert, Op.Cit.,Pp.188, 189.

ارتفعت أسعار هذه العناصر في ليفربول مع بدء الشعور بالنقص. وغمرت الإمدادات الأمريكية العلامة التجارية البريطانية عندما دخل الحظر حيز التنفيذ لأول مرة لدرجة أن النقص استغرق بعض الوقت لتطوير سبب آخر لعدم بدء التجارة عبر فلوريدا إلا بعد مرور أكثر من عام على قطع العلاقات التجارية[١].

كان جيفرسون يعاني من تقارير التهريب. فقد تم تحميل السفن في مداخل الأنهار المهجورة أو البحرية، للتهرب من مسئولي الجمارك والبحرية. وفي الجنوب، تم تهريب البضائع إلى فلوريدا الإسبانية أو برمودا البريطانية، ليتم نقلها إلى السفن في الرحلة إلى إنجلترا. وتم الإبلاغ عن التهريب في كثير من الأحيان في الشمال، عبر كندا. وعلى الحدود الكندية، كثيرًا ما كان يفتقر موظفو الجمارك إلى سلطة إنفاذ القانون، ويفتقرون أحيانًا إلى الإرادة اللازمة لذلك ؛ ففي شمال فيرمونت، اقتربت المقاومة المحلية من عنف التمرد المسلح. في الواقع، أعلن البريطانيون عن هذه الانتهاكات للحظر قدر الإمكان لإثبات عدم جدواه للجمهور الأمريكي. كما أن الأرقام البريطانية (حسابات الصادرات والواردات المحفوظة في مجلس العموم) كانت أعلى بكثير من الأرقام الأمريكية من حيث أنها مقسمة حسب نوع السلع، وبحسب ريع السنة، وأحيانًا حسب الوجهة الجغرافية أو نقطة المنشأ. وقد تلقى جيفرسون العديد من التقارير عن «سفن بريطانية تحوم على الساحل بغرض استلام البضائع». من المؤكد أنه كانت هناك أيضًا بعض التقارير عن إبحار السفن الأمريكية دون تصريح من مسئولي الجمارك المحليين، ولكن يبدو أنه كان من الأسهل على المنتهكين الأمريكيين الالتقاء بالسفن البريطانية في الخارج أو في المداخل غير المأهولة بدلاً من إجراء الاستعدادات اللازمة في ميناء أمريكي لرحلة عبر المحيط الأطلسي دون إثارة شكوك السلطات المحلية[٢].

---

(1) Ward Christopher, Op.Cit. , Pp.160 -167.

(2) Frankel Jeffrey A., "The 1807-1809 Embargo against Great Britain ", The Journal of Economic History, Vol. 42, No.2, (Jun., 1982), Pp. 294,295,298.

كما أرسل جيفرسون رسالة إلى حكام أورليانز، وجورجيا، كارولينا الجنوبية، ماساتشوستس، ونيو هامشير في ٦ مارس ١٨٠٨ بشأن عمليات التهريب وخاصة إمدادات الدقيق قائلاً: " لقد ذهب التهرب من قوانين الحظر السابقة إلى أبعد مدى، وخاصة عن طريق السفن التي تبحر على طول الساحل، حيث سمح الكونجرس بموجب قانونه الصادر في ٢٥ أبريل بالاحتجاز غيابيًا لجميع السفن المتجهة نحو الساحل حاملة بضائع مثيرة للريبة بنية التهرب من تلك القوانين. ونظرًا لوجود عدد قليل من المدن على ساحلنا البحري والتي لا يمكن إمدادها بالدقيق من أراضيها الداخلية، تصبح شحنات الدقيق موضع شك بشكل عام، وموضوعًا مناسبًا للاحتجاز... وحتى لا نعاني من التحذيرات التي يتعين علينا استخدامها، لابد من زيادة مخزونك الحالي أو المستقبلي من الدقيق بمنح شهادة (ترخيص) لصالح أي تاجر تثق به - لجلب الكمية اللازمة لاستهلاكك - وتقديمها إلى جامع أي ميناء. وبهذه الطريقة يمكننا أن نضمن تلبية الاحتياجات الحقيقية لمواطنيكم، وفي نفس الوقت نمنع أن تصبح تلك الاحتياجات غطاءً للجرائم المرتكبة ضد بلدهم، والتي اعتاد المغامرون عديمي المبادئ على ارتكابها... وأُذكر مواطنينا الكرام أن المضايقات التي يواجهونها من أجل مصالح بلادهم سوف تحل". وبذلك سمح جيفرسون للعديد من الحكام إعطاء الإذن لشركات الشحن بإرسال الدقيق إلى الموانئ التي لم تتلق إمدادات كافية من الداخل[١].

وبحلول فصل الصيف عندما تم إدراك أن الشحن قد توقف بشكل دائم، بدأت الاحتجاجات تتدفق. وأشارت جريدة سالم في الفترة من يوليو إلى سبتمبر

---

[1] The Governor of Orleans, Georgia, S. Carolina, Massachusetts, and, N. Hampshire, Washington Mar.6, 1808.; Albert Gallatin, Embargo Act Circular,May 6, 1808. Library of Congress; Kinzie John George, Op.Cit., P.22.

١٨٠٨ إلى إمكانية وجود قدر كبير من التجارة غير المشروعة، والأكثر من ذلك تم الاستيلاء على أربع سفن وبيعها لانتهاكها الحظر. كما بدأت مقاومة الحظر تتزايد بشكل كبير حيث وصلت آثاره إلى العديد من المنازل ورفع إشعارًا بأن"كل أسرة معوزة يمكن أن يكون لديها رغيف خبز كل يوم سبت وأربعاء في منزله". فقد أسهم الدقيق المستخدم في المدن الساحلية والذي كان يأتي من ولايات وسط الأطلسي في ندرة الخبز.كما كان الخشب مطلوبًا في فصل الشتاء لمنعهم من التجمد في نيو إنجلاند(١).

في حين رأى السناتور جيمس هيلهاوس Mr.Hillhouse في ٢٩ نوفمبر ١٨٠٨أن السفن التي خرجت قبل الحظر قد عادت آمنة قائلاً:" الحقيقة أن معظم سفننا التي أفلتت من الحظر، أو التي خرجت منذ ذلك الحين بموجب تصاريح من رئيس الولايات المتحدة، قد عادت بسلام. وقاموا برحلات جيدة، عاد منها البحارة إلى عائلاتهم ومعهم ما يلبي احتياجاتهم وراحتهم، لا كما في الحالة الأخرى، خالي الوفاض من سفننا المفككة، لمشاركة محنة أسرهم الصغيرة وسماع بكاء أطفالهم طلبًا للخبز "(٢).

٣. الحرب الأهلية

في رسالة سرية من جون هاو الجاسوس البريطاني إلى الجنرال جورج بريفوست Prevost أعرب فيها عن أن " الحظر قد جعل جميع ولايات نيو إنجلاند فيدرالية بالكامل، وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى تقسيم الولايات الجنوبية والشمالية، وهذا هو الاختلاف في المشاعر والعادات بينهما، والحدة التي يتحدثون

(1) Philips James Duncan, Op.Cit. , Pp.470 – 472.

(2) MR.Hillhouse Speech on the Resolution to Repeal the Embargo Laws, November 29, 1808.P.12.Library of Congress.

بها عن بعضهم البعض، إن مثل هذا الحدث غير محتمل بأي حال من الأحوال، وفي الواقع يعرب الكثيرون علانية عن رغبتهم في حدوثه[١].

وقد ظهرت مخاوف من نشوب حرب أهلية في وقت مبكر من إقرار قانون الحظر، ولكنها اكتسبت زخمًا مطردًا طوال العام. ففي ٧ ديسمبر ١٨٠٧، حتى قبل إقرار القانون، كتب جيمس سوليفان James Sullivan الحاكم الجمهورى في بوسطن إلى جيفرسون يحذره من أن الفيدراليين في ماساتشوستس« يتحدثون عن انقسام بين الولايات الجنوبية والشمالية بالطبع». وفي يناير ١٨٠٨، بالكاد بعد شهر من الحظر، كتب الدكتور ناثانيال أميس Nathaniel Ames في مذكراته " تبدو الحرب الأهلية وشيكة ولا مفر منها!". كما حذر جون آدامز John Adams الرئيس الأمريكى السابق ابنه أن « الإذلال الحالي للولايات الشمالية لا يمكن أن يستمر طويلاً، دون تنمية مشاعر سيكون من الصعب جدًا كبح جماحها»[٢].

كما أعرب الجنرال جورج بريفوست في خطابه لمستر كوك Mr.Cooke في ٢٣ سبتمبر ١٨٠٨ عن خشيته أن تؤدي مقاومة الحظر إلى انفصال الولايات المتحدة، وما إذا كان هذا الانفصال يعد حدثًا ضارًا جدًا بالبلاد ككل، والتأكد من احتمال استمرار الحظر، وكذلك الدوافع التي نشأ عنها هذا التدبير، فهل كان تدبيرًا لتعزيز المصالح الفردية للولايات المتحدة، وإلى أى مدى تأثرت مصالح بريطانيا وفرنسا بهذا التدبير[٣].

---

(1) Secret Reports of John Howe, 18o8, IIX. Howe to Prevost, in: Secrets Reports of John Howe, 1808, The American Historical Review, Vol.17, No.2, (Jan., 1912), Pp. 333,334.

(2) Knecht Rachel, Op.Cit., Pp.63,64.

(3) [Endorsed:] In Sr. G. Prevost's Letter to Mr. Cooke 23 Sept.18o8 [copy] X. Queries And Instructions for Howe, in: Secrets Reports of John Howe, 1808, The American Historical Review, Vol.17, No.2, (Jan., 1912), P.336.

ولكن كيف استجاب المجتمع التجاري في ميريلاند للحظر! اتضح ذلك من رسالتين لـ ويليام باترسون William Patterson من بالتيمور Baltimore[١]، الأولى في مايو ١٨٠٨ أعلن فيها أن:" كل رجل مفكر في المجتمع سواء كان جمهوريًا أو فيدراليًا يرى ويعرف ملاءمة وضرورة الحظر، ومع ذلك لن يمنحه الجميع دعمهم وسيحاول الكثيرون تضليل الجاهل من أجل إعطاء أرضية للحزب الفيدرالى، ولكن يجب أن يستمر حتى تشعر القوى المتحاربة بضرورة تغيير سلوكها تجاهنا، لكن لدي شكوكي ومخاوفي من أن شعب هذا البلد ليس لديه المثابرة على انتظار هذا الحدث". والثانية في ديسمبر من نفس العام رأت أن الحظر "لم يعد يحظى بشعبية كبيرة، وإذا استمر ستحدث ثورة في الحكومة وربما حرب أهلية".[٢]

٤.التصنيع المحلي :

في نهاية عام ١٨٠٨، تحدث الرئيس عن فائدة جانبية لقانون الحظر والتي تم تجاهلها بشكل عام حيث قال: " إن تعليق تجارتنا الخارجية، الناتج عن ظلم القوى المتحاربة، وما يترتب على ذلك من خسائر وتضحيات مواطنينا، هى موضع اهتمام عادل. لقد دفعنا الوضع الذي اضطررنا إليه إلى استخدام جزء من صناعتنا ورأس

---

[١] كانت المصنوعات في بالتيمور كبيرة وتتكون من السفن والحبال والأوانى الحديدية والورق والسروج والأحذية والقبعات والصوف والقطن... وغيرها. كما احتلت ولاية ميريلاند المرتبة الرابعة من حيث التجارة الخارجية، وجزء كبير من تجارة التصدير وهو الدقيق والذي كان يتم الحصول عليه من ولاية بنسلفانيا. انظر:

Travels through the United States of America, in the years 1806 & 1807, and 1809, 1810, & 1811; including an account of passages betwixt America and Britain, and travels through various parts of Britain, Ireland, & Canada. https://www.loc.gov/resource/lhbtn.25002/?sp

[2] Sears Louis Martin, Op.Cit., Pp.164-167.

مالنا في التصنيع والتحسينات الداخلية. ويتزايد مدى هذا التحول يومًا بعد يوم... وبدافع من الحرمان من السلع المصنعة المستوردة، بدأت الولايات المتحدة السير على طريق التصنيع "[١].

وهناك أدلة تاريخية على أن الأمريكيين قد نجحوا بشكل ملحوظ في عام ١٨٠٨ في التحول إلى إنتاج السلع المصنعة عندما تم قطعهم عن مصدر الإمداد المعتاد. وتحقق أكبر نجاح في دول وسط المحيط الأطلسي. فقد حققت **فيلادلفيا** ازدهارًا جديدًا مرئيًا للزوار حيث حول التجار عاصمتهم، وحول البحارة عملهم إلى إنتاج أدوات الحديد والأواني الزجاجية والرصاص والمنسوجات والمواد الكيميائية وغيرها من السلع المصنعة. وزُعم أن هذه السلع متساوية من حيث الجودة، وإذا كان هناك أي شيء، فهي أرخص من الواردات البريطانية، على الرغم من أن العديد منها لم يتم تصنيعه في الولايات المتحدة من قبل. (أرسل أحد رواد الأعمال في فيلادلفيا إلى جيفرسون عينة من الرصاص، والذي يعتقد أنه أول رصاص أبيض تم تصنيعه في الولايات المتحدة). كما لاحظ جون آدامز أن الحظر "لم يشعر به مواطنونا في فيلادلفيا بقدر ما يشعر به الجزء الريفي من الولاية " بنسلفانيا "[٢].

وأعلنت جريدة الجازيت Gazette الجريدة الرسمية للولايات المتحدة في ١٨ أكتوبر عام ١٨٠٨ أن الحظر في فيلادلفيا " لم ينتج عنه سوى القليل من الإزعاج في هذه المدينة وجيرانها. فخلال الشتاء الماضي كنا نعاني من الزيارات المنزلية للعمال، وهم في حالة فقر مدقع، والذين لم يتمكنوا من العثور على عمل وكانوا مجبرين على التسول، ولكن بشكل عام، كانت المتاجرة التي مارسها الفقراء قبل الحظر، كافية لإبعاد الفقر عنهم". ورأى البعض أن عصر الازدهار في فيلادلفيا والذي تميز ببناء

(1) Donovan Frank, Op.Cit., P.193.

(2) Frankel Jeffrey A., Op.Cit., P.301.; Knecht Rachel , Op.Cit., P.26.

ألف منزل جديد في عام الحظر، كان من سماته أيضًا ازدهار فئة المحامين فقد كان الحظر نعمة لهؤلاء المواطنين حيث إن عمليات الوقف والمصادرة والاستيلاء والحجز والإدانات قد ضاعفت من دعاوي القانون البحري وتأثيرها على فئة المحامين(١).

كما أظهر عدد من مؤسسات البناء وصناعة القطن الجديدة نشاطًا يجب أن ينعكس في القوة الشرائية للمدينة. ولكن الأهم من ذلك هو زيادة هجرة السكان الغربيين مما شجع على إنشاء الصناعة بتمكين محالج غزل ونسج القطن التي أقيمت من البقاء. فخلال عامي ١٨٠٨ و ١٨٠٩، تم بناء أعداد كبيرة من المحالج الجديدة، حيث كان غزل القطن مهنة مربحة للغاية. ورأى أولئك الذين قاموا ببناء محالج جديدة أن العمل كان مزدهرًا في عام ١٨٠٧، إضافة إلى أن سعر القطن الخام قد انخفض إلى ثلثي مستواه قبل الحظر، وأن سعر الغزل كان لا يزال كما هو. كما قام وكلاء فيلادلفيا وبالتيمور بتفكيك خيوط وقماش نيو إنجلاند، ليس فقط لمتاجر المدينة والنساجين المجاورين، ولكن بشكل خاص للتجار الغربيين(٢).

وعلى عكس معظم أنحاء البلاد، تمتعت فيلادلفيا بازدهار غير مسبوق. فعلى سبيل المثال، عزت إحدى الروايات بناء عدد كبير من منازل المحامين إلى زيادة الدعاوى القضائية البحرية الناجمة عن الحظر. وكان تصنيع السجاد والشالات والمنسوجات والأواني الزجاجية والصابون والرصاص والمنتجات الكيميائية والحديدية قد أسهم في الاكتفاء الذاتي الأمريكي وإثراء رواد الأعمال. وأكثر من أي

(1) Sears Louis Martin, "Philadelphia and the Embargo of 1808, The Quarterly Journal of Economics, Vol.35, No.2, (Feb.1921), P.355.

(2) Ware Caroline F.," The Effect of the American Embargo, 1807 – 1809, On the New England Cotton Industry", The Quarterly Journal of Economic, Vol.40, No.4, (Aug.1926), Pp.681, 684,686.

عامل آخر، سمح توافر رأس المال في فيلادلفيا للمدينة بالإزدهار بينما تعثرت المدن الأخرى، مما دفع البعض إلى ملاحظة أنه "بسبب الحرمان الجزئي الذي طبقه الرئيس من خلال الحظر، فقد منح بلاده في النهاية فوائد هائلة. كما أتاح نجاح فيلادلفيا لجيفرسون الفرصة للاستمتاع بحكمة الحظر"(١).

من الواضح أن ازدهار فيلادلفيا عام ١٨٠٨ لم يكن مجرد تحول للثروة من التجار إلى محاميهم، بل كان تقدمًا حقيقيًا قام على أساس صناعي نشط ومتنوع والذي شمل السجاد والحصر والمفارش والأواني الفخارية المتنوعة والأواني الزجاجية والصابون والرصاص والمواد الكيماوية والجوارب والقفازات والغزل القطني والصوفي... وكلها أسهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي والثراء الأمريكي حتى كتب أحدهم " أن الذي يسير في شوارع فيلادلفيا ويرى، وهو لا يتحمل ركود التجارة لمدة اثني عشر شهرًا، بناء عدة مئات من المنازل الكبيرة والأنيقة والمجتمع العامل بأجور جيدة، ويقرأ في كل زاوية إعلانات لعمال مصانع الزجاج والرصاص والأسلحة والجوارب والأقمشة الخشنة والفخار والعديد من السلع والأواني الأخرى...هل يمكن أن يشك في رأس المال القوي لهذا البلد". كما كتب آخر لصديق له في باريس مشيرًا إلى الازدهار في فيلادلفيا قائلاً: " نادرًا ما تتعرف على فيلادلفيا، لقد نمت وتحسنت كثيرًا" (٢). وبقدر ما كانت فيلادلفيا غنية وتجارية، كان تجارها معادين للحظر. لكن التماساتهم ضد تطبيقه لم تجد نفعًا، فقد شاركوا في الركود العام للتجارة؛ بالرغم من أنهم كانوا قادرين بشكل فردي على استرداد ثرواتهم من خلال مشاريع خارج مجال عملهم المعتاد(٣).

---

(1) Hamilton, B.A. James M., Op.Cit., Pp.44,45.

(2) Sears Louis Martin," Philadelphia and the Embargo of 1808, Pp.357, 358.

(3) Sears Louis Martin, "The Middle States and the Embargo of 1808", P.164.

وقد أثر الحظر الأمريكي على تطوير صناعة القطن في **نيو إنجلاند**، وتم تقديم الأدلة التي عملت على تدمير النظرية القائلة بأن الحظر هو الذي أعطى، من خلال قطع المنافسة الأجنبية وطرد العمالة ورأس المال، الزخم والحماية للصناعة الأمريكية مما مكنها من أن تصبح راسخة. حيث أظهرت الصحف أنه قبل عام **١٨٠٧** كانت الصناعة قد صنعت لنفسها مكانًا في المجتمع وكانت تنمو بقوة ... كان التأثير الأول للحظر هو توجيه ضربة مذهلة لهذه الصناعة المزدهرة، من خلال ضرب ازدهار العناصر التجارية لمدن ساحل نيو إنجلاند، بتدمير القوة الشرائية للسوق الرئيس لمصنعي القطن[١].

كان سكان نيو إنجلاند أقل حماسًا للتخلي عن سفنهم للتصنيع، لكن العديد من مصانع الأحذية والمنسوجات الأولى التي هيمنت لاحقًا على اقتصاد المنطقة تعود إلى هذا الوقت. ووفقًا للتقارير، كان الجنوبيون هم الأكثر حماسًا في استعدادهم للقيام بذلك بموجب الحظر. وبسبب الجغرافيا الاقتصادية، اتخذت هذه الرغبة شكل المزيد من الوقت الذي يقضيه في الحرف اليدوية المنزلية، بدلاً من تطور الصناعة. وكانت بداية التحول الأمريكي إلى الصناعة ناجحة للغاية لدرجة أن جيفرسون ادعى هذه التأثيرات كفائدة لسياساته، وحثه بعض مؤيديه على التخطيط للاحتفاظ بإجراءات تقييدية ضد الواردات بغض النظر عن نتيجة السياسة الأوروبية[٢].

كما أدى الحظر في **ولاية نيويورك** إلى قطع السلع الأجنبية المصنعة وعائدات تصدير السلع الأساسية من قبل المزارعين. وأجبر الناس على أن يصبحوا مستقلين صناعيًا، في البداية أسرة، ثم استقلال المجتمع فيما بعد؛ ثم تحفيز صناعة القماش بشكل خاص. وكان تأثير الحظر ذو شقين: فقد أدى إلى تقليص الإمدادات

(1) Ware Caroline F., Op.Cit., Pp.672, 677.

(2) Frankel Jeffrey A., Op.Cit., Pp.301,302.

الأجنبية من المنسوجات وتسبب في نقل رأس المال من التجارة إلى التصنيع. ونتج عن ذلك تكاثر ملحوظ لمصانع القطن ووفقًا لتقرير جالاتين عام ١٨١٠" لم يكن هناك سوى أربعة مصانع للقطن في الولايات المتحدة، كان العدد الإجمالى ٢٦٦، كان لدى نيويورك ٢٦ منها لتحتل المرتبة الرابعة بعد بنسلفانيا[١] وماساتشوستس ورود آيلند[٢].

لقد كانت مراكز التصنيع والتجارة في بريطانيا أول من شعر بالحظر. فقد نشأت الاحتجاجات من مانشستر وليفربول ولندن. وفي مناظرات مارس، أعاد البرلمان التفكير في صرخات الضيق من جميع الجوانب، ولم يضيع أي وقت في نقل تقارير إلى الولايات المتحدة عن محنة لا مثيل لها في مناطق التصنيع. لقد تحول العديد من العمال إلى اكتساح الشوارع واستجداء خبزهم. ولكن لم تخدم الالتماسات العملاقة من مراكز التصنيع ضد تطبيق الأوامر في المجلس أي غرض حقيقي سوى تعزيز الروح المعنوية الأمريكية. وعلم سكان نيويورك في يوليو بأعمال شغب في يوركشاير القديمة شجب فيها ١٠,٠٠٠ نساج سعر الخبز وطالبوا بأجور أعلى، رافضين التفرق حتى مات عدة مئات منهم في الشوارع[٣].

وقد رأى البعض أنه إذا كان الحظر قد قدم راحة صغيرة للتجارة، فقد أعطى دفعة جديدة كليًا للمصنعين... ومن ثم يمكن تفسير الازدهار المفاجئ الذي

---

[١] كانت ولاية بنسلفانيا غنية جدًا ومتنوعة حيث يصعب حصر منتجاتها. حتى عندما كانت الولايات الوسطى محور الساحل بأكمله، كان حجر المفتاح الخاص بهم هو ولاية بنسلفانيا. وكان توازن ميزان القوى بين الشمال والجنوب ينتمي إلى ولاية بنسلفانيا، وفي قلب ولاية بنسلفانيا يكمن التأثير الحاسم لفيلادلفيا. انظر:

- Sears Louis Martin, "The Middle States and the Embargo of 1808", Pp.163.

[2] Harrington Virginia D., Op.Cit., Pp.147,148.

[3] Sears Louis Martin," British Industry and the American Embargo", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 34, No.1, (Nov., 1919), Pp.88-92.

تمتعت به بعض المدن التجارية في نفس الوقت الذي كانت فيه أخواتها ومنافسيها أكثر كسادًا. ولم يكن الأمر أن شحنهم قد تأثر بشكل كبير، ولكن بالأحرى أن فرصهم في نقل رأس المال إلى المصنعين كان أعظم وأكثر. ويبدو أن هذا كان صحيحًا وخاصة فيما يتعلق بالمدن التجارية في بنسلفانيا، وميريلاند. كما كانت مدينة بالتيمور مثالاً لمدينة تجارية توسعت فجأة في مجال الصناعة حيث نشرت صحفها خلال عام الحظر إعلانات عديدة وإشارات للمصنوعات التي تتوسع بسرعة. كما نشرت جريدة The Philadelphia Price Current مقال أثار ضجة محلية والتي أرسلها المحرر على الفور إلى جيفرسون " لإثبات أن الرؤساء الذين تسببوا في الحرمان الجزئي، قد منح بلاده فوائد هائلة وغير محتملة" [١].

كانت الظروف في **ولاية ميريلاند** تحمل بعض التشابهات المذهلة مع تلك الموجودة في ولاية بنسلفانيا. فكما هو الحال في ولاية بنسلفانيا، تم تمييز الزخم المعطى للمصنوعات. وفي البداية، دعت لجنة برئاسة ويليام باترسون، من بالتيمور، جميع الأشخاص الذين لديهم أي معرفة بمصنوعات القطن أو الصوف للمساعدة في تحويل هذا إلى تطبيق عملي. ونشأ طلب كبير على الأسهم في إحدى الشركات المخصصة لهذا الغرض. كما قدم باترسون اعترافًا مذهلاً إلى حد ما بأنه "نظرًا لأننا نتحرك، فمن العبث الحديث عن الشرف الوطني، لذلك تم التضحية به في العديد من الحالات بالفعل وقد فات الأوان لاستعادته. الإجماع وسلامة البلاد هما الآن الأشياء العظيمة التي يجب مراعاتها". كما كان ممثلو ميريلاند في الكونجرس أكثر حساسية إزاء المساوئ التجارية للحظر من مزاياه التصنيعية[٢]

نمت روح التصنيع جزئيًا من نفس الرغبات التي دفعت أهل **فيرجينيا** إلى دعم المنسوجات المحلية. حيث أعلن محرر مجلة فيرجينيا أرجوس " ولتمكين الناس من

(1) Sears Louis Martin," Philadelphia and the Embargo of 1808, Pp.354, 355.

(2) Sears Louis Martin,"The Middle States and the Embargo of 1808", Pp.164-167.

ارتداء الملابس المحلية عالميًا... يجب توفير القماش نفسه من خلال بعض الوسائل غير العادية". ودافع ريتشي بحماس عن صناعة المنسوجات بقوة، وفي ١٩ فبراير في الافتتاحية التي أعقبت مجلة " المزارعين Farmers " مباشرة ادعى أن إنشاء " المصنوعات في حضن بلدنا" من شأنه أن يخلق نفس الفوائد مثل زيادة المصنوعات المحلية، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من النجاح لأن المصنوعات تجمع بين " المصالح والمبادئ" أو " الأرباح مع الوطنية". لقد أدى الحظر إلى إنهاء التجارة مع أوربا فعليًا ومن ثم فقد أتاح الفرصة المثالية للتجار وغيرهم للاستثمار في التصنيع. وبناء على التقارير الصحفية من شركة الاتحاد للتصنيع Union Manufacuring Company التي تم تنظيمها مؤخرًا في بالتيمور دعا ريتشي أهل فيرجينيا الأثرياء وذوي النفوذ إلى إنشاء جمعية تصنيع والتحول إليها. وعلى الرغم من حماسة ريتشي لم يقم سكان ريتشموند بإنشاء أول جمعية في فيرجينيا، بل فعلها من قبل سكان بطرسبرج في عام ١٨٠٦[١].

كانت حقيقة أن فيرجينيا ولاية مناهضة للتجارة حقيقة بديهية بالنسبة للفيدراليين، ولم يتمكن ساستها من فهم مصالح نيو إنجلاند، ناهيك عن حمايتها. وأكد ذلك السناتور جيمس هيلهاوس عندما أعلن في إحدى صحف ولاية كونيتيكت أن " شعب فيرجينيا لم يشرع كثيرًا في التجارة، وبالتالي لا يشعر إلا بالقليل من الاهتمام بازدهارها، أو استعدادهم لحمايتها"[٢].

وفي الاحتفال الجمهوري ٥ مارس ١٨٠٨ بمناسبة الذكرى السابعة لتنصيب جيفرسون رفع المحتفلون شعار: «المصنوعات المحلية – صناعتنا، التي حفزها الحظر الوطني، ستثبت لأعدائنا أننا سنكون مستقلين». كما أعلن المحتفلون "أن روح التصنيع تتحرك الآن فوق أرضنا – فلتزداد قوة، لتكون عامة ودائمة ؛ إذًا

(1) Kinzie John George, Op.Cit.,P.44.

(2) Knecht Rachel, Op.Cit.,P.48.

سنكون بالفعل أمة مستقلة ". كما صعد أحد المتحدثين وأعلن ببلاغة أن جميع أنواع التصنيع "سترتفع مثل طائر الفينيق من رماد الاحتكارات الأجنبية"[١]. ولعل هذا التشبيه يرمز إلي التجدد والخلود، وازدهار الصناعة الأمريكية بعيدًا عن الاحتكارات والصناعات الأجنبية الأخرى.

وفي ١٨ يونيو، قدم جيمس مونرو تقرير اللجنة، مقترحًا تشكيل شركة ريتشموند للتصنيع في فرجينيا "بإنشاء ومواصلة تصنيع مصنوعات القطن والصوف والقنب والكتان، والصباغة ". وبذلك دعم بعض سكان فيرجينيا جهود التصنيع في عام ١٨٠٨ تحقيقًا للوطنية والبحث عن الأرباح. وبالتالي فإن التصنيع بدلاً من الاستيراد من شأنه أن يجعل الأمريكيون أقل عبئًا بالديون وبالتالي مستقلون عن الأجانب. وطعنت لجنة ريتشموند وعكس الاحتفال في بطرسبرج هذه الفكرة " نحن قادرون على أن نكون مستقلين تمامًا أم أننا لسنا كذلك؟". وهكذا أظهر التصنيع عزم سكان فيرجينيا على مواجهة ما عدَّوه تهديدًا بريطانيًا للسيادة والشرف الأمريكيين باستخدام استراتيجية اقتصادية موروثة من أمريكا الثورية[٢].

سادت وجهة النظر الأكثر تفاؤلاً في ألباني، ففي يناير١٨٠٩، أعلن المجلس التشريعي للمقاطعة بأنه "مقتنعًا تمامًا بأن سلوك الحكومة الوطنية كان يهدف إلى تأمين الموارد للحفاظ على السلام، وللحفاظ على شرف هذا البلد وتعزيزه ". كما تم تشجيع الكثير من الصناعات الناشئة مثل صناعة الملابس، كما كان هناك بعض النشاط الواضح في مناجم الحديد في شمال نيويورك، ولوحظ تقدم مماثل في مصنوعات القصدير أيضًا[٣].

---

(1) Kinzie John George, Op.Cit.,Pp.45,48.

(2) Ibid.Pp.52,53,80.

(3) Sears Louis Martin,"The Middle States and the Embargo of 1808",Pp.153,154.

شاركت **البرازيل** Brazil في هذا الازدهار التجاري، وسجل أحد المسافرين في ريودي جانيرو Rio de Janeiro في ذلك الوقت "أنه تم إرسال المزيد من سلع مانشستر خلال أسابيع قليلة أكثر مما تم استهلاكه في السنوات السابقة ؛ وكانت كمية البضائع الانجليزية بجميع أنواعها التي تصب في المدينة كبيرة جدًا بحيث لا يمكن توفير مستودعات كافية لاحتوائها؛ وتعرضت البضائع الأكثر قيمة للطقس السيئ ولكل أنواع النهب"(١).

وكثيرًا ما علق كتاب الصحف على تطور صناعات جورجيا والجنوب بشكل عام. ومن بين العناصر المهمة: "القماش القطني المحلي المصنوع في الوطن، ذو جودة جيدة، وبعرض ياردة، يُباع في سافانا بنصف دولار لليادرة...". كما أشار المسافرون الأجانب، بالإضافة إلى الأمريكيين الأصليين، إلى تطور الصناعات الأمريكية في عامي **١٨٠٨** و **١٨٠٩** بقولهم" إنها كانت جميلة وجيدة". وفي الأول من يونيو عام **١٨٠٩** ذكر ماديسون أن الصناعات " تقدمت بشكل رائع، وأسهمت بشكل كبير في تلبية الطلب الداخلي، وهو خير كبير ودائم نشأ من نظام ملئ بالعديد من الشرور". وأكد أن هذه الصناعات راسخة وسوف تستمر في النمو، لكن زيادة الثروة والسكان كانت كبيرة جدًا في الولايات المتحدة، وإذا فُتحت التجارة، "سيظل هناك طلب كبير جدًا على الصناعات البريطانية". وفي ديسمبر **١٨١٠** أشار ماديسون إلى توسيع الصناعات المفيدة واستبدال المنتجات الأجنبية بالمحلية كسبب للرضا... واقترح على الكونجرس حماية هذه الصناعات المتنامية بوضع تعريفة تجارية(٢).

كما رأى أحد الرحالة والذي كان قد عاد إلى الولايات المتحدة في عام **١٨٠٩** من أجل البحث عن عمل أنه إذا استمرت القيود المفروضة على التجارة لفترة

---

(1) Sears Louis Martin," British Industry and the American Embargo", Pp.95, 96.

(2) Jennings Walter W.,The American Embargo 1807-1809, Op.Cit.,Pp.169-171.

طويلة، فإن الولايات المتحدة ستصبح دولة صناعية، وستكون مستقلة عن أوربا اقتصاديًا. وقد حظى هذا الرأي بالقوة والتأكيد في نيويورك عام ١٨١٠. وفي أوائل عام ١٨١١ اعتبر أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وبريطانيا لن تستأنف بسرعة، ولذا كان عليه البحث عن وظيفة أخرى غير التجارة[١].

خامسًا: تقييم القوانين، ومدي فعاليتها :

لقد نوقشت آثار هذه الإجراءات على الاقتصاد الأمريكي على مر السنين، ويتفق معظم العلماء على أن سياسة عدم الاستيراد كان لها تأثير ضار على قطاعات البلد الموجهة نحو التصدير وخاصة في الموانئ الشمالية الشرقية وفي المناطق المنتجة للقطن في الجنوب. وقد عارض التجار في الموانئ الأمريكية الرئيسة بشدة التشريع التقييدي. ولم يكن هناك دعم يذكر في المجتمعات التجارية للتقيد الصارم بسياسة عدم الاستيراد، وسرعان ما أصبح التهريب المباشر وغير المباشر شائعًا في العديد من الموانئ[٢].

أخطأ جيفرسون ومن حوله في تقدير تكلفة الحظر. لقد بالغت الإدارة في تقدير مقدار حاجة أوروبا إلى المنتجات الأمريكية، وقللت إلى حد كبير من اعتماد الأمريكيين على التجارة الخارجية. وأكد ذلك ما ذكره مستر لويد فيما بعد لمجلس الشيوخ في ٢٥ نوفمبر ١٨٠٨ حيث ذكر: " أن أحد أسوأ آثار الحظر هو أنه أعلن في الخارج مالم يكن علينا الإفصاح عنه قط : لقد علم الدول الأخرى سر اعتمادها على نفسها، لقد دفعهم ذلك إلى البحث عن طرق جديدة للتجارة، وعندما نكون مستعدين مرة أخرى للتجارة معهم، نخشى بشدة أنهم لن يتركوا عملائهم الجدد، ويعودوا لعملائهم القدامي "[٣].

---

(1) Travels through the United States of America, in the years 1806 & 1807, and 1809, 1810, & 1811; Op.Cit., https://www.loc.gov/resource/lhbtn.25002/?sp

(2) Ward Christopher, Op.Cit. , P.164.

(3) Knecht Rachel , Op.Cit., P.14.; MR.LLoyd's Speech in the Senate of the United States, November 25,1808.P.13. Library of Congress

ويعزى عدم نجاح الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة في الفترة ١٨٠٧-١٨٠٩ بشكل عام، أولاً، إلى الافتقار إلى الإنفاذ الفعال، وثانيًا، إلى عدم القدرة على إلحاق ضرر اقتصادي أكبر ببريطانيا مما عانت منه الولايات المتحدة. حيث تم تطبيق سلاح الحظر من قبل جيفرسون في ديسمبر ١٨٠٧ لحث بريطانيا وفرنسا على التخلي عن سياساتهما في الاستيلاء على السفن الأمريكية المحايدة. بيد أن الحظر هو الذي تم التخلي عنه في مارس ١٨٠٩، دون أن يحقق هدفه. إن الحظر كان في الواقع سلاحًا فعالاً، وأنه فشل بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والمثابرة على استخدامه، وليس بسبب الافتقار إلى القوة الاقتصادية. فلماذا إذًا فشل الحظر في غرضه المتمثل في إجبار بريطانيا على الاعتراف بحق الملاحة الأمريكية المحايدة في التحرر من المصادرة ؟ الجواب سياسي. لم يكن هناك شك داخل مجلس الوزراء البريطاني أنه كان لا بد من هزيمة نابليون بأي ثمن، وأن قطع إمداداته من الخارج كان مهمًا لهذه الغاية. ومن ناحية أخرى، انقسمت الديمقراطية الأمريكية منذ البداية بين الفيدراليين، الذين دعموا بريطانيا بشكل عام، والجمهوريين، الذين دعموا فرنسا بشكل عام. ونمت المعارضة الفيدرالية لجيفرسون والحظر المفروض عليه حتى تم استبدالهما في مارس ١٨٠٩. وربما كان من المحتم أن يفشل الحظر، ولكن إذا كان الأمر كذلك، فليس لأن الولايات المتحدة تفتقر إلى القوة الاقتصادية لجعله سلاحًا فعالاً[(١)].

بيد أنه لا يمكن تجاهل الحقائق العملية لهذه السياسة. ففي ذروة قانون الحظر، يبدو أن الإدارة قد غابت عن أنظارها كيف أثرت هذه الإجراءات السياسية على الاستقرار الاقتصادي للمواطنين الأمريكيين. فغالبًا ما تجاهلوا الآثار التي أحدثها هذا التشريع على المواطنين الذين كانوا يتاجرون مع بريطانيا وفرنسا من أجل المكاسب الاقتصادية. وفي نهاية ولاية جيفرسون الثانية كرئيس، كتب ماديسون إلى

(1) Frankel Jeffrey A., Op.Cit., Pp.291,308.

صديقه العزيز قائلاً: "أشعر أنني في حيرة من أمري بين فرض الحظر أو الحرب، كما كنت في اجتماعاتنا الأخيرة. ولكنني أعتقد أنه يجب علينا (أو بالأحرى يجب عليك) أن تفعل ذلك، لتحديد المسار الحاسم لأصدقائنا في كلا الحالتين". وبذلك قدم قانون الحظر مثالاً مهمًا آخر يسلط الضوء على موهبة جيفرسون السياسية والإدارية في إيجاد طرق لتكييف السياسة الخارجية لإدارته مع تحقيق أهداف سياسته، وإن كان ذلك دون نجاح أو دعم عام[١].

كما اعترف ماديسون نفسه في إحدى رسائله أن اجراء الحظر كان فاشلاٌ ورأي أن " المقصود منه، كإجراء تجريبى، تفضيل القدرة على الاستسلام المجرد أو الحرب في وقت كانت فيه الحرب غير مناسبة". وأضاف أنه فشل "لأن الحكومة لم تكن لديها ثقة كافية في أؤلئك الذين أدى انتهاكهم للقانون إلى الاستياء العام، الذي دعا إلى إلغائه"[٢].

وفي النهاية وأيًا كانت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة للحفاظ على تجارتها المحايدة من التدمير، فقد رغبت في تلقين بريطانيا وفرنسا درسًا في فن الإكراه الاقتصادى عن طريق فرض قوانين الحظر التي أظهرت مدى قوة الولايات المتحدة، تلك الدولة الوليدة آنذاك، ومدى قدرتها على اتخاذ القرار دون اللجوء إلى إعلان الحرب. كما كان لهذه القوانين أثرها في تنمية التصنيع المحلي وتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي بالاستغناء عن السلع والبضائع الأجنبية واعتمادها على مواردها المحلية مما أدى إلى ازدهار الصناعات المحلية في العديد من الولايات الأمريكية.

ومن ثم فإنه نتيجة لوجود العديد من الانقسامات الداخلية مابين مؤيد ومعارض للحظر من قبل الأحزاب السياسية؛ والنظرة الضيقة لبعض أفراد

---

(1) Newbold Stephanie P., Op.Cit., P.50.

(2) Gay Sydney Howard, Op.Cit., P.290.

الشعب الأمريكي التي كانت تبحث فقط عن لقمة العيش - كعادة أي شعب- وعدم المثابرة لرؤية نتائج السياسة الجديدة بل ورغبتها في إنهاء الحظر بأقصى سرعة لإعادة التجارة مع القوى المتحاربة بأي شكل من الأشكال، وبصرف النظر عن الخسائر؛ كذلك عدم اتخاذ آليات محددة لإنفاذ الحظر كوسائل العقاب للمخالفين برغم وضع شروط للتنفيذ إلا أن التهريب المباشر وغير المباشر كان سمة هذه الفترة... ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في فشل سياسة الإكراه الاقتصادى التى نادي بها الرئيس جيفرسون كوسيلة للضغط على القوي المتحاربة

قائمة المصادر والمراجع

❖ أولًا المصادر:

١- الوثائق غير المنشورة:

- Report of the Committee of the House of Representatives of Massachusetts on subject of Impressed Seamen! With the Evidence and Documents, 1818.
- Ten Hints. Addressed to Wise Men; concerning the dispute which ended, on Nov.8, 1809.
- The Debates and Proceedings in The Congress of the United States; with An Appendix, Containing, Important State Papers and Public Documents. And All, the Laws of A Public Nature; with A Copious Index. Tenth Congress – First Session. Comprising, the Period from October 26, 1807, To April 25, 1808, (Washington: Printed and Published by Gales and Seaton, 1852).
    - Library of Congress.
- Albert Gallatin, Embargo Act Circular, May 6, 1808.
- Gen.S.Smith's Speech, Delivered In The Senate Of The United States, on Monday, 28th November, 1808, On the Resolution of Mr.Hillhouse to Repeal The Embargo Laws.
- MR. Lloyd's Speech In The Senate Of The United States On Mr.Hillhouse's Resolution To Repeal The Embargo Laws; November 21, 1808.
- MR. LLoyd's Speech in the Senate of the United States, November 25, 1808.

- MR. Pickering's Speech In The Senate of the United States, On the Resolution offered by Mr.Hillhouse to Repeal The several Acts laying An Embargo, November 30, 1808.
- MR.Giles' Speech, Delivered In The Senate Of The United States, Thursday, 24 November, 1808, On the Resolution of Mr.Hillhouse to Repeal The Embargo Laws.
- MR.Giles' Speech,In The Senate Of The United States, On the Resolution offered by Mr.Hillhouse to Repeal The several Acts laying An Embargo, December 2, 1808.
- MR.Hillhouse Speech on the Resolution to Repeal the Embargo Laws, November 29, 1808.
- The Governor of Orleans, Georgia, S. Carolina, Massachusetts, and, N. Hampshire, Washington Mar.6, 1808.

٢- الوثائق المنشورة:

- Commager H.S., Documents of American History, Seventh edition, Division of Meredith Publishing Company, New York, 1964.
- Secrets Reports of John Howe,1808, The American Historical Review, Vol.17, No.2, (Jan., 1912).
- Syrett Harold C., American Historical Documents, Barnes & Noble, Inc, New York, 1962.

٣- المذكرات والسير الذاتية:

- Donovan Frank, The Paper OF Founding Fathers. The Thomas Jefferson Papers, Dodd, Mead& company, New York, 1963.
- Dumas Malone, Jefferson and his Time, vol.5. Jefferson the President: Second Term, 1805-1809, Little Brown and Company, Boston, 1974.

- Edward Gray, William Gray of Salem, Merchant. A Biographical Sketch by Edward Gray with Portraits and other Illustrations, Houghton Mifflin Company, Boston, New York, July 1914.
- Gay Sydney Howard, American Statesmen. James Madison, Houghton, Mifflin and company, Boston, 1884.
- Morison Samuel Eliot, The Life and Letters of Harrison Gray Otis, Federalist 1765 – 1848,With Portraits and Other Illustration,Vol.1, Houghton Mifflin Company, Boston, New York,1913.
- Morse JR., John T., American Statesmen. Thomas Jefferson, Houghton Mifflin Company, Boston, New York, 1833.
- Newbold Stephanie P., All But Forgotten. Thomas Jefferson and the Development of Public Administration, State University of New York Press, Albany, 2010.
- Paine Thomas, Common Sense, 1776, third edition, full Text incl. Appendix, National Humanities Center, America in Class, 2014.
- Paine Thomas, Common Sense, Addressed To The Inhabitants of America, London, 1850.

٤- الدوريات المعاصرة:

- _____, "President's Message to the Senate and House of Representatives of the United States", The Wheeling Repository, vol.1, No.27, Thursday, 12th November, 1807.
- The London Gazette, 12 January, 1813.
- The London Gazette, 9 January, 1813.

ثانيًا: المراجع:

١- المراجع العربية والمعربة:

- جلال يحيى: **التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب الأولى**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.
- جيفري براون : **تاريخ أوربا الحديث**، ترجمة: على المرزوقي، الطبعة الأولي، القاهرة ٢٠٠٦.
- زينب عصمت راشد: **تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر**، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٠.
- سحر أحمد ناجى الدليمى: **سياسة بريطانيا الخارجية تجاه فرنسا في أوربا (١٧٥٦ – ١٨١٥)**، الطبعة الأولى، د. ن، ٢٠١٩.
- شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: **تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ٢٠٠٠.
- عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: **تاريخ الولايات المتحدة من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين**، دار الفكر العربي، ١٩٩٩.
- محمد محمود النيرب: **المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**، الجزء الأول حتى عام ١٨٧٧، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٧.
- يوسف سعد يوسف: **عظماء من العالم. نابليون بونابرت**، الطبعة الأولى، المركز العربى الحديث، القاهرة، ١٩٩٨.

٢- المراجع الأجنبية:

- Bernie Miller, Important Facts about Thomas Jefferson, Pennsylvania State Education Association, 2010.
- Jennings Walter W., The American Embargo 1807-1809, University of Iowa Studies in the Social Sciences, Volume V111,Number 1,First Series,No.55, Iowa, December1,1921.

- Thornton William M., Who was Thomas Jefferson? Address delivered before the Virginia State Bar Association, Richmond Press, Inc, August 12th, 1909.
- Travels through the United States of America, in the years 1806 & 1807, and 1809, 1810, & 1811; including an account of passages betwixt America and Britain, and travels through various parts of Britain, Ireland, & Canada.

٣- المقالات:

أ- العربية:

- صالح خضر محمد : توماس جيفرسون الرئيس الأمريكي الثالث نشاطه وحياته السياسية"، **مجلة: سر من رأى**، المجلد ٦، العدد ٢٢،السنة السادسة، تشرين الأول ٢٠١٠.

ب- الأجنبية:

- _____," U.S. Embargo That Goes Into Effect Today ", New York Times, Jul.15, 1917.
- Chamberlain Joseph P.," Embargo as A Sanction of International Law", Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting(1921 – 1969),Vol.27,(April 27 – 29,1933).
- Cox Isaac J., "The Pan-American Policy of Jefferson and Wilkinson" In: The Mississippi Valley Historical Review, Vol.1, No.2, (Sep., 1914).
- Daniels G.W.," Trade with Liverpool under the Embargo and Non-intercourse Acts", The American Historical Review, Vol.21, No.2, (Jan., 1916).

- Edling Max M.," Political Economy" in: Francis D. Cogliano, A Companion to Thomas Jefferson, Blackwell Publishing Ltd, India, 2012
- Fenstermaker J. Van & Filer John E.," The U.S. Embargo Act of 1807: Its impact New England Money, Banking, and Economic Activity", in: Economic Inquiry, (Jan.1990).
- Frankel Jeffrey A., "The 1807-1809 Embargo against Great Britain ", The Journal of Economic History, Vol. 42, No.2, (Jun., 1982).
- Greenstein Fred I, "The Anticlimactic Presidency of James Madison", In: Inventing the Job of President, Princeton university Press, Nov.9, 2023.
- Harrington Virginia D.," New York and the Embargo of 1807", The Quarterly Journal of New York State Historical Association, Vol.8, No.2, (April, 1927).
- Heaton Herbert," Non–Importation, 1806 -1812 ", The Journal of Economic History, Vol.1, No.2, (Nov. 1941).
- Hibbs Albert," Thomas Jefferson and the Embargo Act", Correspondent, NBC News, NBC Universal Media, 18March, 2015.
- Irwin Ray W., "Governor Tompkins and the Embargo 1807-1809 ", New York History, Vol.22, No.3, (July 1941).
- Jennings Walter W., "The Agitation for the Repeal of the Embargo Act ", Social Science, Vol. 3, No.3, (May, June, July, 1928).

- Kaplan Lawrence S.," Jefferson, the Napoleonic wars, and the Balance of power", The William and Mary Quarterly, Vol.14, No.2, (Apr.1957).
- Kelly James C. & Lovell B.S.," Thomas Jefferson: his friends and foes", The Virginia Magazine of history and Biography, vol.101, No.1, (Jan., 1993).
- Knecht Rachel “The Absolute Destruction of Their Interest”, New England and Jefferson’s Embargo, Tufts University, 2011.
- Mashaw Jerry L.,"Reluctant Nationalists: Federal Administration and Administrative Law in the Republican Era, 1801-1812 ", The Yale Law Journal, Vol. 116, No.8, (Jun., 2007).
- Murrin John M., "The Jefferson Triumph and American Exceptionalism", Journal of the Early Republic, Vol.20, No.1, (spring, 2000).
- Perkins Bradford," George Canning, Great Britain, and the United States, 1807-1809 ", The American Historical Review, Vol.63, No.1,(Oct., 1957).
- Philips James Duncan, "Jefferson's Wicked Tyrannical Embargo ". The New England Quarterly, Vol.18, No.4, (Dec., 1945).
- Putney Martha S.," Black Merchant Seamen of Newport, 1803 – 1865: A case study in foreign Commerce", The Journal of Negro History, Vol.57, No.2, (Apr.1972).
- Rose J. H.," Napoleon and English Commerce", In: The English Historical Review, Vol.8, No.32, (Oct.1893).

- Sears Louis Martin," British Industry and the American Embargo", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 34, No.1, (Nov., 1919).
- _____, "Philadelphia and the Embargo of 1808, The Quarterly Journal of Economics, Vol.35, No.2, (Feb.1921).
- _____ , " The Middle States and the Embargo of 1808",The South Atlantic quarterly, Vol. XXI, No. 2, April, 1922.
- Stockder Archibald H., "The Legality of the Blockades Instituted by Napoleon's Decrees, and the British Orders in Council, 1806-1813",The American Journal of International Law, Vol. 10, No.3,(Jul., 1916).
- Ward Christopher," The Commerce of East Florida during the Embargo, 1806 – 1812: The Role of Amelia Island", The Florida Historical Quarterly, Vol.68, No.2, (Oct., 1989).
- Ware Caroline F.," The Effect of the American Embargo, 1807 – 1809, On the New England Cotton Industry", The Quarterly Journal of Economic, Vol.40, No.4, (Aug.1926).
- Wolford Thorp Lanier, "Democratic – Republican Reaction in Massachusetts to the Embargo of 1807", The New England Quarterly, Vol.15, No.1, (Mar.1942).

٤- الرسائل العلمية:

أ- الماجستير:

- Hamilton, B.A. James M., Jefferson’s leap of faith: The embargo acts of 1807-1809 as a failure of Jeffersonian ideology, (Degree of Master of Arts, University of North Texas, Denton, Texas, December, 1994).

- Kinzie John George, Virginia Embargoed: The Economic and Political Effects of the 1807-1809 Embargo on Virginia, (Master of Arts: The College of William and Mary in Virginia, 1995).

ب- الدكتوراه:

- Watson M.A. Graham E., American Economic Sanctions against Britain, 1806-1812, (Degree of Doctor of philosophy, university of Glasgow, 1972).
- Wolf Joshua J. The misfortune to get pressed: the Impressments of American Seamen and the Ramifications on the United States, 1793-1812, (PhD: the Temple University Graduate Board, July 2015).

٥- الموسوعات:

- https://www.britannica.com/biography/John-Armstrong

٦- مواقع الإنترنت:

- https://blogs.loc.gov/law/2016/01/virginia-dynasty-thomas-jefferson/
- https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/
- https://www.loc.gov/collections/james-madison-papers/articles-and-essays/an-introduction-to-the-life-and-papers-of-james-madison/
- https://www.whitehouse.gov/about-the-white-house/presidents/james-madison/
- https://www.loc.gov/resource/lhbtn.25002/?sp